مادة (وَقَـى) صِيَغُها واستِعمالاتُها
جمعٌ ودراسةٌ

✍ إعداد الدكتورة

ميمونة بنت أحمد الفوتاوي

أستاذ النحو والصرف المشارك - جامعة طيبة

E MAIL: mfotawi@taibahu.edu.sa

المستخلص

العنوان : **مادة (وَقَىَ) صيغها واستعمالاتها، جمع ودراسة.**
الباحثة : **د. ميمونة بنت أحمد الفوتاوي .**
البريد الجامعي: **mfotawi@taibahu.edu.sa**

هذا البحث ينطلق من جذر لغوي لإنتاج دراسة تتسع صرفاً وصوتاً ورسماً بتتبع الصيغ التي خرجت عن مادة (وقى)، بجمع ما تفرق في صيغ هذه المادة الفعلية والاسمية تجرداً وزيادة، وما يعتريها من تغييرات صرفية، وظواهر صوتية، وتصفيتها من التكرار، والخلاف، مع الوصول إلى ملامح مما يتصل قد بهذه المادة من صيغ واستعمالات في العربية المعاصرة، مع الاستشهاد بألفاظ القرآن الكريم، وكلام العرب، ومناقشة آراء اللغويين والصرفيين، وتوجيه ما ورد من اختلاف في القراءات القرآنية لبعض هذه الصيغ رجوعاً إلى كتب المعاجم واللغة والصرف، وبعض كتب التفسير والقراءات وإعراب القرآن، واستقراء بعض المعاجم المعاصرة، ونماذج من ألفاظ العربية المعاصرة للوقوف على استمرار الصيغ الصرفية لهذا الجذر، أو تولد صيغ جديدة، أو استعمالات لغوية معاصرة.

والتزم البحث المنهج الوصفي معتمداً على الاستقراء في تتبع صيغ (وقى)، ودراسة ما يعتريها من تغييرات صرفية، وظواهر صوتية.

وكان من نتائج هذا البحث شيوع استخدام الصيغة المجردة من (وقى)، والمزيدة بالتاء في مادة (افتعل) وما حُمِل عليها، مثل (اتقى ويتقي...)، ولم تسمع بعض الصيغ المزيدة نحو:(تفاعل، واستفعل)، ولجواز القياس على المسموع من خلال التمرينات التصريفية فإنه يمكن توليد صيغ نحو (تواقى، استوقى...) وصيغها الاسمية، فضلا عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها والنسبة إليها.

ويوصي البحث بتتبع بعض الصيغ الصرفية واستعمالاتها لعلها تعين على توليد كلمات عربية صحيحة صياغة وبناء فقد تغني عن المولد والمعرب لاسيما في المصطلحات والأساليب.

الكلمات المفتاحية
مادة (وَقَىَ) – الصيغ والاستعمال- التجرد والزيادة – التمرينات التصريفية

Abstract

Title : Subject (Waga) And Its Formulas And Uses , Study And Revision .
Researcher : Dr. Maimounah Ahmed Alfoutawi
University Email ; Mfotawi@Taibahu.Edu.Sa
This Research Proceeds From A Linguistic Root To Produce A Study That Extends Purely, Sound And Drawing By Tracking Formulas That Came Out Of A Subject (Waga) To Collect What Is Emptied In The Formulas Of This Article, The Actual And Nominal Abstraction And Increase And The Morphological Changes And Sound Phenomena , And Filtered From Repetition And Disagreement With Access To Features Related To This Article Of Formulas And Uses In Contemporary Arabic , With The Witness Of The Koran And The Words Of The Arabs And Discuss The Views Of Linguists And Morphologists , And Directing The Difference In The Readings Of The Koran To Some Of These Formats Back To The Dictionaries, Language And Exchange Books , And Some Books Of Interpretation And Readings And Express The Koran, And Extrapolation Of Some Contemporary Dictionaries , And Models Of Contemporary Arabic Words To Find Out The Continuation Of The Formulas Of The Morphological Forms Of This Root Or Generate New Formulas Or Uses Contemporary Language .

Research Adhered To The Descriptive Method Based On Extrapolation In Tracking Formulas (Waga) And Study The Morphological Changes And Sound Phenomena .

One Of The Results Of This Research Was The Widespread Use Of The Abstract Form Of (Waga) And More In (T) In The Subject (Eftaal) And What Contained Like (Etagaaa) Yatagy) And Cant Listen To What Has Been Added As (Tafaal , Estafaaal) , To Be Able To Measure The Audiobook Through Drainage Exercises, It Is Possible To Generate Formulas As (Tawagaa , Estwogaa) And Their Nominal Formulas, As Well As Their Folding, Collection, Reduction And Attribution .

The Research Recommends Tracing Some Morphological Formulas And Their Use, Perhaps It Had To Generate Arabic Words Correct Formulation And Construction May Dispense From The Generator And The Parser, Especially In Terms And Methods .

Keywords

Subject (Waga) - Formulas And Uses -Abstraction And Increase – Exercises .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

بسم الله أبدأ، وببركته أكتب، وبحوله وقوته أمضي.

وبعد فأصلي وأسلم على معلم البشرية ﷺ، وصدق الكريم القائل: ﴿وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾[النحل/١٠٣]، فالبيان والفصاحة والإعجاز صفات ميزت العربية وجعلتها من أغنى اللغات، وأكثرها امتدادَ عمرٍ وثبات، هذه اللغة ذات النظام المحكم، بالغ الدقة والتعقيد، في ثلاثة أنظمة متفرعة، وهي النظام الصوتي، والصرفي، والنظام النحوي(١).

هذه الأنظمة تتخذ من الحرف والكلمة والجملة محوراً لها، فيتكشف كلُّ نظام منهم في أيٍ من أجزاء الكلام، والبحوث اللغوية تتمحور حول هذه الأنظمة، فلا يكاد يبنى بحث إلا وهو يتناول أحد هذه الأنظمة أو كلها على تنوعها وكثرتها، واختلاف موضوعاتها وأهدافها.

وهنا جاءت فكرة هذا البحث – بعد أن ألحت عليَّ زمناً – لتجمع هذه الأنظمة في دراسة مادة لغوية واحدة؛ فقد وجدت أن الجذر اللغوي وما يصاغ منه يتوزع في النظامين الصرفي والصوتي؛ ليتكاملا مع النظام النحوي حين تدرس الصيغة الواحدة داخل بناء الجملة، فاخترت انتقاء جذر لغوي، ودراسته صرفاً وصوتا واستعمالاً من خلال ما يتفرع عنه من صيغ يختلف استعمال بعضها عن بعض، وكان المقصد هو مادة (وَقَى)، ففيها من الإعلال والإبدال والتصريف الكثير الذي يفسر اختلاف الصيغ التي تتولد عن هذه المادة أسماءً وأفعالاً، وكثير من هذه الصيغ ورد في القرآن الكريم، ودارت حولها الشروح والإيضاحات لما اعترى هذه الصيغ من تغيير.

فاخترت أن يكون عنوان البحث: مادة (وَقَى) صيغها واستعمالاتها، جمع ودراسة، فقد بدا لي في أهمية هذا البحث كونه ينطلق من كلمة ليجعل منها بذرة لإنتاج دراسة تتسع صرفاً وصوتاً ورسماً بتتبع الصيغ التي خرجت عن هذا الجذر، وشواهدها في القرآن، وما أمكن من كلام العرب شعره ونثره، كلُّ ذلك من خلال تكثير الفكرة وتنميتها، بجمع خلاصة ما تفرق في صيغ هذه المادة وتصفيتها من التكرار، والخلاف،

١ – مصادر البحث اللغوي، محمد حسن، ص٩.

مع الوصول إلى ملامح مما يتصل بهذه المادة من صيغ واستعمالات في العربية المعاصرة، ولعل هذه الأهمية توصل لقضية البحث بعرض سؤاله الرئيس، وهو:

ما الظواهر اللغوية التي تظهر في مادة (وَقَى) وما يتفرع من صيغها؟

ليتفرع عنه عدد من الأسئلة جملتها فيما يلي:

-ما الصيغ الصرفية التي تتفرع عن مادة (وَقَى)؟

-ما الظواهر الصوتية التي تبدو في صيغ هذه المادة؟

-كيف تنوعت هذه الصيغ في القرآن الكريم؟ وما توجيه القراءات التي تعددت في بعض الصيغ ؟

-هل كان للغات العرب دور في تنوع الصيغ.

-هل تظهر استعمالات محدثة من هذا الجذر؟ وهل للتمارين الصرفية دور في توليد ألفاظٍ واستعمالها؟

وتظهر جملة من الأهداف يسعى إليها هذا البحث، فهو يقصد تتبع هذا الجذر اللغوي تجرداً وزيادة، وعرض صيغه المتنوعة، وما يعتريها من تغييرات صرفية، وظواهر صوتية، مع قصد الاستشهاد على ذلك كله بشواهد القرآن الكريم، وكلام العرب ويضاف إلى ذلك مناقشة الرسم الكتابي لبعض الصيغ الصرفية في هذا الجذر، ويجمع ذلك كله من خلال مناقشة آراء اللغويين والصرفيين، وتوجيه ما ورد من اختلاف في القراءات القرآنية لبعض هذه الصيغ.

ويتجه البحث في الجمع والدراسة إلى استقراء بعض المعاجم المعاصرة، ونماذج من لغة الإعلام للوقوف على استمرار الصيغ الصرفية لهذا الجذر، أو تولد صيغ جديدة، أو استعمالات لغوية معاصرة.

وتحقيق هذه الأهداف وغيرها يقتضي أن يكون المنهج الوصفي هو المتبع في هذا البحث معتمداً على الاستقراء في تتبع ما يتفرع عن مادة (وَقَى) من صيغ، ودراسة ما يعتريها من تغييرات صرفية، وظواهر صوتية، ويعتمد ذلك على كتب المعاجم واللغة والصرف، وما تظهر الحاجة له من كتب التفسير والقراءات وإعراب القرآن.

وكان لابد من استقصاء الدراسات والبحوث التي سبقت هذا البحث، فلم أصل فيما بحثت إلى دراسة قامت على مادة لغوية واحدة، ولكن كتب المعاجم أفاض بعضها في عرض الصيغ الصرفية للمواد اللغوية، ومنها مادة هذا البحث مثل: تاج

العروس، وقبله اللسان والصحاح، فهم وغيرهم يعدون مصدراً لمادة البحث، ولكن اختلفت المعاجم في عرض المادة وصيغها، وشواهدها إيجازاً وتفصيلاً تداخلاً وسرداً.

وكان كتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" الموسوعة مقصداً مهماً في استقصاء شواهد هذا البحث، فقد وقف الكتاب على عدد من شواهد المادة وصيغها في القرآن، دون قصد جمع المادة كلها تحت بحث واحد، وفي كتاب " شرح مختصر التصريف العزّي " للتفتازاني-٧٩١هـ عقد عنواناً سماه " تصريف وَقَى" ، والحديث فيه عن تصريف (وَقَى) حال اتصالها بالضمير، أو نون التوكيد، ونحو ذلك[١]، وفي "الموسوعة القرآنية" سرد لصيغ (وَقَى) في القرآن الكريم[٢]، وبذلك استقر الأمر عندي أن ليست هناك دراسة جمعت المادة وصيغها وما فيها من ظواهر وشواهد وقراءات، وهذا ما لم أقف عليه، وبذلك تتفرد الدراسة في بابها جمعاً ودراسة.

ويظهر هذا البحث في تمهيد ومبحثين، وخاتمة، وبيانها فيما يلي:

-التمهيد. المعنى اللغوي لمادة (وَقَى).

المبحث الأول: الصيغ الفعلية في مادة (وَقَى).

-المبحث الثاني: الصيغ الاسمية في مادة (وَقَى).

وبعد.. فهذا فكر وجهد قصدت به استنبات بحث من كلمة، أسأل الله فيه العون والسداد، والنفع والفائدة ويسبق ذلك كله إخلاص النوايا والعمل والعلم. آمين

١ - شرح مختصر التصريف /١٦٦-١٦٧

٢ - الموسوعة القرآنية، إبراهيم الأبياري ٧/ ٤٨٥

التمهيد: المعنى اللغوي لمادة (وَقَى).

جاء في "مقاييس اللغة" أن الواو والقاف والياء كلمة واحدة تدل على دفع شيءٍ عن شيءٍ بغيره[١].

وفي "اللسان": "وَقَى: وقاهُ اللهُ وَقْياً، و وِقَاية، و وَاقِية: أي صَانَه"[٢]. ومنه: وَقَيْتَ الشيءَ إذا صُنْتَه وسترْتَه عن الأذى، أي حمايته وحفظه منه[٣]. وكلُّ ما وَقَى شيئاً فهو وِقَاءٌ له، ووِقَاية[٤]. ويقال: جعلَ اللهُ فلاناً وِقَاءَ فلانٍ، والواقِيةُ هي ما وقَاك اللهُ من شيءٍ[٥].

فيكون المعنى الأولي لمادة (وَقَى) هو الصون والستر والحفظ والحماية، كما نقلت معاجم اللغة، وزاد في "تكملة المعاجم العربية" أن (وَقَى) تكون بمعنى: أعفى، وأبقى واستبقى على الأمر، وكذلك بمعنى تجنب[٦].وذكر السيوطي أن (كفى) تكون بمعنى (وَقَى) ، وذلك في قولهﷻ : ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: ٢٥] ، أي وقاهم القتال [٧].

وتعدد المعاني هنا إنما يُحمَل على أن مادة (فَعَل) مفتوح العين معانيه واسعة، وذلك لخفته بالفتح؛ فاللفظ إذا خفَّ كثُر استعماله، واتسع التصرف فيه، وذلك غير (فَعِل) المكسور الذي يكثر في معانيه العلل والألوان والعيوب والحلى، وغيرها، و(فَعُل) المضموم يختص بأفعال الطبائع ونحوها[٨].

ويتفرع المعنى في (وَقَى) إلى معانٍ كثيرة مع تنوع الصيغ التي تتولد عن الواو والقاف والياء.

---

١ – مقاييس اللغة، ابن فارس ١٣١/٦.
٢ – لسان العرب، ابن منظور مادة (وقى)، ٤٠١/١٥.
٣ – ينظر: تاج العروس، الزبيدي، ٢٢٦/٤٠.
٤ – ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ٢٣٨/٥. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري، ٧٢٥٠/١١.
٥ – جمهرة العرب، ابن دريد، ٢٤٥/١.
٦ – تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر، ١٠٠/١١.
٧ - ينظر : الاتقان في علوم القرآن ٢/ ٢١٨.
٨ – ينظر: شرح الشافية، الرضي ٧٤/٧٠/١.

ويستخدم الماضي الثلاثي من (وَقَى) ووزنه (فَعَل) من باب (ضَرَب يَضرِب) ومضارعه (يَقِي، تَقِي، أَقِي، نَقِي)، والأمر منه (قِ) بحذف أوله وآخره كما سيرد تفصيل ذلك.

ويسمى هذا الجذر باللفيف المفروق، واللفيف هو ما كان فيه حرفا علة متجاورين، نحو: نَوَى، وَعَى، لَوَى، ويسمى حينئذ باللفيف المقرون، أما المفروق فهو ما افترق حرفا العلة فيه: نحو: وَقَى، وَلِيَ، وَعَى، وَنَى، وَهَى... وغير ذلك.

ويقع اللفيف في الاسم أيضاً نحو: يَوْم، وَيْح، وَعْي، وَيْل، وَحْي[1]، وهذا اللفيف (وَقَى) واحد من مائة وستة وخمسين لفيفاً مستعملاً، كما ذكر ذلك السيوطي[2].

وفي القرآن الكريم شواهد متعددة على الجذر (وَقَى) مجرداً، أما الصيغ المزيدة في القرآن فهي كثيرة ولكن جاءت مزيدة بالتاء، وهي أكثر المواد اللغوية استخداماً من الجذر وَقَى مثل: اتقى، يتقى، المتقون، التَّقْوَى... وغيرها، قال الأزهري: إن التاء صارت لازمة لهذه الحروف فصارت كالأصلية[3]، ولعل كثرة الاعتلال في (وَقَى) وغيرها جعل التاء قوة لها؛ كونه حرفاً لا يدخله قلب، قال فيه أبو زيد: "فكرهوا في هذا التقلب فجاءوا بالتاء، وهو حرف جَلْد لا ينقلب"[4].

وعدة (وَقَى) وصيغها في القرآن الكريم مائتان وستون لفظة، وسيرد الحديث عنها، وعما فيها من تصريف واعتلال كلٌّ في موضعه، وفي الحديث الشريف شواهد كثيرة — لا مقام هنا لحصر عدتها — منها قولهﷺ: "إنَّ اللهَ تعالى لمْ يبعثْ نبياً وَلا خَلِيفةً إلاَّ وله بِطانتانِ، بطانةٌ تأمرُهُ بالمعروفِ وتنهاهُ عنِ المنكرِ، وبِطانةٌ لا تألوهُ خَبالاً، مَنْ يُوقَ بِطانةَ السوءِ فقدْ وُقِيَ"[5]، وجاءت في الشعر العربي شواهد متنوعة، منها قول سُحَيْمِ بنِ وَثِيلٍ[6]:

---

١ – ينظر: المفتاح في الصرف، الجرجاني، ص٤٢، ٧٩، شرح الشافية، ٢٥/١، المزهر في علوم اللغة، السيوطي ٤٥/٢.

٢ – ينظر: المزهر، ٦١/١.

٣ – تهذيب اللغة، الأزهري، ٢٠٠/٩.

٤ – النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري ص/١٤٥.

٥ – حديث صحيح أخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين برقم ٧١٧٨، (١٤٥/٤).

٦ – من أبيات الكتاب، سيبويه، ٣٣/٢.

واستشهد به النحاة على اسم التفضيل (أَقَلّ)، وهذا الشاهد لا صلة له بموضوع البحث، ولكن أوردته مثالاً على استخدام الجذر (وقى) في كلام العرب.

أَقلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيـَةً وَ أَخوفَ إِلاَّ ما وَقَى اللهُ سَارِيا

وغير ذلك كثير مما ورد في كلام العرب شعره ونثره من الجذر (وَقَى).

ويرسم الفعل والاسم منه بالياء في لامه، لأنها ياء أصلية تظهر في كثير من تصاريف الجذر[١]،فكل ما كان أوله أو وسطه واواً يرسم بالياء مطلقاً [٢]، نحو: (وَعَى، وَعْي)، (وَقَىَ، وَقْي)، وهو بهذه الياء حال التجرد والزيادة، نحو: اتَّقَى، تَوَقِي،... وغيرها، وإذا أضيف الفعل أو الاسم منه إلى ضمير كتب بالألف نحو: وَقَانَا، تَقْوَاهُم، أَتقَاكُم [٣].

وسيتتابع الحديث في هذه الدراسة على الصيغ الصرفية التي تتفرع عن هذا الأصل فعلية أو اسمية، مجردة أو مزيدة، وما يعتريها من تغييرات واعتلالات، ويقتضي هذا التتابع ذكر ما ورد من قراءات قرآنية، أو لغات عرب، أو قضايا لغوية متفرقة تتصل بذلك في بعض هذه الصيغ.

وقد يظهر من الصيغ الصرفية ما لم يستعمل من مادة (وَقَى)، فيكون التمرين والتصريف مجالا للبحث عن أبنية يمكن استعمالها في ظل توسع اللغة المعاصرة في الإعلام وغيره، والبناء في مثل هذه الأمور فيه خلاف، هل يبنى للتدريب والتمرين أم للاستعمال؟

أجازه سيبويه تمرينا مشروطا ببناء عربي ورد مثله في كلام العرب، ومنعه قوم مطلقا منهم الجرمي وحجتهم ألا يقع الارتجال في اللغة، وتوسط الرضي بإجازته إن كان بناء للامتحان والتدريب لا ليستعمل في الكلام [٤].

وخص ابن عصفور مادة (وَقَى) فذكر أن المعتل بالفاء واللام لم يكثر منه إلا ما فاؤه واو ولامه ياء نحو: (وقيت) فإذا بُني من مثل هذا جاز لتصرف العرب فيه[٥].وسيكون الحديث فيما يلي في عرض ودراسة ما جمع حول هذه المادة في مبحثين يتناول أولهما الصيغ الفعلية والآخر الصيغ الاسمية في التجرد والزيادة وما بينهما .

---

١ – ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة/ ٢٥٥.
٢ – ينظر: قواعد الإملاء، عبد السلام هارون/ ٢٧، ٧٨.
٣ – ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة/ ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٠.
٤ – ينظر : نزهة الطرف، الميداني ١/ ٩٦-٩٩، الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور٢/ ٧٣٤.
٥ – الممتع في التصريف ٢/ ٧٣٦ .

المبحث الأول – الصيغ الفعلية في مادة (وَقَى)

يتناول الحديث في هذا المبحث القسم الأول من صيغ (وَقَى) واستعمالاتها، وهو حديث خصصته للصيغ الفعلية مجردة ومزيدة، وما اعتراها من تغييرات صرفية وصوتية، وما استعمل منها، أو جرى في عبارات الكتب والمؤلفات، مع محاولات متواضعة للتمارين الصرفية في الصيغ التي لم أقف لها على استعمال أو جريان في عبارات التأليف وفي اللغة المعاصرة كذلك.

فيستعمل الفعل من (وَقَى) مجرداً ومزيداً، متعدياً إلى اثنين أو إلى واحد وفق التجرد والزيادة.

الفعل المجرد من مادة (وَقَى).

فالمجرد الثلاثي – كما سبق – (وَقَى) معتل الأول والآخر، فاء الكلمة واو، ولامه ياء، ويرسم بالياء لزوماً، وهو متعدٍ إلى اثنين، وشواهده في القرآن عديدة منها قوله ﷻ: ﴿ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴾ [الإنسان:١١].

والمضارع منه (يَقِي) وأصله (يَوْقِي) بالواو التي هي أصل في الجذر، ولأن المضارع من (فَعَل) مفتوح العين، وغيره من المكسور والمضموم يلي حرف المضارعة حرف ساكن الذي هو فاء الكلمة، وهو كذلك في المعتل والصحيح، مثل: يَضْرب، يَعْلم، يَشْرُف[1]، فيصير المضارع بصوره الأربعة (أَوْقي، نَوْقي، يَوْقِي تُوْقي).

فلما وقعت الواو في مضارع (وَقَى) بين حرف المضارعة (يَوْقِي) والكسرة في عين الكلمة، حذف الحرف الثاني الساكن، وهو الواو فصارت (يَقِي) ومثله: (وَعَد يَعِدُ، وعى يَعي، وَلِيَ يَلي، وقف يقِف)، ويكون ذلك في معتل الآخر وصحيحه سواء[2].

وذكر ابن عيش في كلامه عن الفعل المجرد المعتل الفاء بالواو إن كان على (فَعَل) فإن مضارعه بالكسر، وتحذف منه الواو، ولا فرق بين الفعل المتعدي واللازم في حذف الواو؛ وذلك ليجري الباب على منهاج واحد في التخفيف بحذف الواو، وذلك نحو وَجَب يَجِبُ، وَزَن يَزِن[3].

---

١ – ينظر: شرح الملوكي/٢٢٨.
٢ – المقتضب، المبرد ١/٢٢٦.
٣ – شرح الملوكي/٢١٠ بتصرف.

وقصر الفرَّاء من قبلُ حذف الواو من هذه الأفعال على المتعدي منها، واستدل على ذلك بأن الفعلين وَجَل، وَحَل مضارعهما: يَوْجَل، يَوْحَل[١]، وهما لازمان، وردَّه المبرد بألا فرق بين المتعدي واللازم، وأن الفعلين اللذين ذكرهما الفرَّاء إنما الواو فيهما غير محذوفة؛ لأنه لا كسرة بعد الواو توجب حذفها؛ لاجتماع الكسرة والياء، وتوسط الواو بينهما[٢].

أما **فعل الأمر** منه فيكون على حرف واحد، وهو عين الكلمة: (قِ).

وحقيقة هذه الصيغة أن الأمر من باب (فَعَل، يَفْعل) هو (افْعِل)، نحو: اضْرِب، هذا في الصحيح، فإن كان الفعل فاؤه علة وهي واو حذفت نحو: (وَعَد يَعِدُ، عِدْ) وإن كانت لامه علة حذفت في الأمر، نحو: رمى، يرمي، ارمِ، وهذه علة تسميته ناقصاً، فلما اجتمعت العلة في اللفيف أولاً وآخراً، فحذف أوله وآخره، وهي العلة المطردة التي أدركته- كما سيرد في كلام سيبويه- فصار الفعل على حرف واحد، وهو (قِ).[٣]

قال سيبويه: "ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد... إلا أن تدرك الفعل علة مطردة في كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف واحد"[٤] ومثل لذلك بقولك: عِ كلاماً، وعِهْ، وشِهْ، وقِهْ من الوِقاء.

واللفيف المفروق تلحق آخره هاء السكت لزوما في الأمر منه والمضارع المجزوم، فيكون في مادة(وَقَى) نحو: (قِهْ، يَقِهْ، يَتَّقِهْ...) وعلل الرضي هذا الإلحاق، فقال: "ما بقي بالحذف على حرف واحد ولم يكن كجزء مما قبله لا يلزم الهاء إلا ههنا، وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك، فلا بدّ من حرف بعد الابتداء يوقف عليه فجئ بالهاء لسهولة السكوت عليه" [٥]، وسمى ابن جني بابه:" باب إفراد الحروف في الأمر ونظمها على المألوف من استعمال حروف المعجم" [٦]، وساق عليه أمثلة كثيرة، نحو: (قِ، حِ، لِ)، من: (وَقَى، وَحَى، وَلِي)، ومن شواهد إلحاق هاء السكت بالفعل (وَقَى) في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَمَن

١ - ينظر: المنصف، ابن جني ١/١٨٨، شرح الملوكي/٢١٠، الارتشاف، أبو حيان ١/٧٩.
٢ - المقتضب ١/٢٢٧.
٣ - ينظر: سر الصناعة ٢/ ٣٤٥، المفتاح في الصرف/ ٨٠، شرح الشافية٢/٢٣٥.
٤ - الكتاب، سيبويه ٤/٢١٩.
٥ - شرح الشافية ٢/ ٢٩٦.
٦ - سر الصناعة ٢/ ٣٤٥

﴿ يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ﴾[النور:٥٢]، فالفعل (يَتَّقِي) لحقته هاء السكت لزوما وهو في حال جزم.

والفعل المجرد بصيغه الثلاثة الماضي والمضارع والأمر ورد في القرآن الكريم في ثلاثة عشر (١٣) موضعاً، الماضي منها (٥) مواضع، والمضارع موضعان، والأمر في (٦) مواضع، والأفعال هي: (و وقاهم، فوقاهم، وقانا، فوقانا، يوق، وقنا، فقنا، وقهم، قوا).

ومن ذلك قولهﷻ: ﴿ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمِ وَلَقَّىٰهُمۡ نَضۡرَةٗ وَسُرُورٗا ﴾ [الإنسان:١١]، وقوله: ﴿ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [الحشر:٩]، وفي الأمر قولهﷻ: ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة:٢٠١]، وقوله:﴿ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمۡتَهُۥۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [غافر:٩].

وفي **بناء مضارع (وَقَى) لغير الفاعل**. تقدم أن المضارع من (وَقَى) هو (يقي) بحذف الواو؛ لعلة التقاء الكسرة والياء، ووقوع الواو بينهما فحذفت، وعند بناء الفعل لغير الفاعل تنعدم هذه العلة فلا وجه لحذف الواو حينئذٍ،

فيكون الفعل (يُوَقَى) بضم الياء، وسكون الواو وفتح القاف، وهي قاعدة بناء المضارع لغير الفاعل.

وشاهد ذلك في القرآن الكريم موضعان في سورتي الحشر والتغابن، وذلك قولهﷻ: ﴿ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [الحشر:٩- التغابن :١٦].

وفي الآية الكريمة قراءة ﴿ يُوَق ﴾ بضم الياء وفتح الواو، فالإسكان في الواو هي قراءة الجمهور، ونسبت القراءة بالفتح لأبي حيوة، وابن أبي عبلة[١]، وأبي البرهسم[٢]، وقال الزَّجَّاج عن هذه القراءة: "ولا أعلم أحداً قرأ بها، فلا تقرأنَّ بها إلا أن تثبت رواية

١ - ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه/١٥٥، الكامل في القراءات، المغربي/٦٤٧، شواذ القراءات، الكرماني/٤٦٩، المحرر الوجيز، ابن عطية ٣٢١/٥،٢٨٨، المغني في القراءات، ابن الدَّهان ١٧٧٨/٤، لباب التأويل، الخازن ٥٩٢/١٨.

٢ - ينظر: المغني في القراءات ١٧٧٨/٤، لباب التأويل ٥٩٢/١٨.

في قراءتها"[1]؛ ولعل الزَّجَّاج لم يطَّلع على هذه القراءة، وهي ثابتة في كتب شواذ القراءات، وبعض كتب التفسير بعده[2].

ووجه الفتح في واو (يُوَق) أن من قرأ بالفتح قرأ بتشديد القاف – وسترد هذه القراءة في المزيد من (وَقَى)، فيكون التشديد سبباً لتحريك الواو الساكنة في قراءة الجمهور، لأجل التقاء الساكنين، وقراءة الجمهور هي الاختيار، لأنها على الأصل في(وَقَى، يَقِي)[3].

وفي الفعل قراءة أخرى وهي ﴿ تَـوَقَى ﴾ بتاء مفتوحة، على إرادة (تتوَقَى)[4]، وسيتم عرضها في صيغة (افتعل) المزيد.

الفعل المزيد من مادة (وَقَى).

الزيادة في الأفعال تقع في ثلاث صور، إما أن يكون مزيداً بحرف واحد، أو اثنين أو ثلاثة أحرف، وتختلف الزيادة في موضعها من مادة (فعل) أولاً ووسطاً وآخراً، ومعلوم أن الزيادة لابدَّ لها من معنى إن كانت لغير الإلحاق، ولا تنحصر في معنى محدد بل تكون لمعانٍ متعددة تتفرع وتتنوع حسب الزيادة حرفاً أو أكثر[5].

والمزيد من (وَقَى) في القرآن الكريم جاء في (١٧٠) موضعاً، اختلفت فيها الصيغ الفعلية، وسترد شواهد منها في موضع الحديث عن كل صيغة من المزيد.

وفيما يلي تتبع الزيادة في مادة (وَقَى) صوغاً واستعمالاً، وذلك وفق الصيغ الصرفية القياسية في زيادة الفعل.

أولاً– المزيد بحرف واحد: وصيغه ثلاثة، وهي: أَفْعَل، فَاعَل، فَعَّل.

١– أَفْعَل.

وفيه دخول الهمزة من حروف الزيادة من (أمانٌ وتسهيل) على أول الفعل المجرد (فَعَل)، وتدخل على اللازم والمتعدي نحو: أَذْهَبَ، أَعْلَمَ، أَخْرَجَ أَفْهَمَ، أَعْطَى، أَمَاتَ، أَحْيَا، وله شواهد كثيرة في القرآن الكريم، وغيره من مصادر

١ – معاني القرآن وإعرابه، الزَّجاج ١٨١/٥.
٢ – المصادر السابقة في هامش رقم (١) .
٣ – ينظر: الكامل في القراءات/٦٤٧.
٤ – ينظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري ٥٧٤/٢.
٥ – ينظر: شرح الشافية ٨٣/١.

السماع، منها قوله ﷻ: ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وقوله ﷻ: ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ ﴾ [المائدة: ٣٢].

والزيادة في (وَقَى) إن وقعت على هذه الصيغة فستكون قياساً (أَوَقَى) نحو ما سبق من أمثلة في زيادة الهمزة.

ودخول الهمزة على (فَعَل) للتعدية في أغلب معانيها[١] نحو: أَذْهَبَ، أَضْحَكَ، أَبْكَىَ، والتعدية فيه للقاصر، قال ابن هشام في ذلك: "النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه[٢]"، ومثَّل وأفاض في ذلك[٣].

ولكن (وَقَى) المجرد متعدٍ لاثنين نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴾ فالمفعولان: (هم، شر).

فهل يتعدى (وَقَى) إلى ثلاثة إذا دخلته همزة التعدية أو النقل كما تسمى؟

وللإجابة عن هذا أقول: لم أقف في معاجم اللغة على من ذكر الفعل (أَوَقَى) بالهمزة، ثم إن ابن هشام قد قصر التعدية بالهمزة لثلاثة على الفعلين (رأى، علم)، وقاس الأخفش ذلك في أخواتها أفعال القلوب الثلاثة (ظنَّ، حسب، زعم)[٤] فلو قال قائل: (أوقَيْتُ زيداً الخطَر) بقي الفعل على تعديه لاثنين، فتكون الهمزة حينئذٍ لغير النقل؛ فصيغة (أَفْعَل) لها معانٍ عدة غير التعدية، ومنها التمكين، والاستحقاق[٥] ولعلهما أقرب في هذا المقال.

والفعل (أَوَقَى) وإن كان غير مسموع، ولكن القياس وارد، ولعل في عبارة سيبويه ما يجيز ذلك حيث قال: " فَرِح فرَّحته، وإن شئتَ قلتَ أَفرحتَه، وغرم وغرَّمته وأغرمتَه إن شئت... وأفزعته..." [٦] أي أنه قد يسوغ البناء على مثال هذه الصيغ، وإن لم يسمع اللفظ نفسه.

---

١ – ينظر: الكتاب ٤/٥٥، شرح الشافية ١/٨٣، الارتشاف، أبو حيان ١/٨٣.
٢ – ينظر: الكتاب ٤/٥٥.
٣ – مغني اللبيب، ابن هشام ٢/٥٢٣.
٤ – المصدر السابق.
٥ – ينظر: شرح الملوكي/ ٢٣٦–٢٤٠، شرح الشافية ١/٨٣.
٦ – الكتاب ٤/٦٢،٥٥.

٢- فَعَّل.

والزيادة فيه بتضعيف العين، وهو كثير نحو: علَّم، كلَّم، حدَّث، وقَّى، ولَّى. ومن الفعل (وَقَى) يكون مضعفه (وَقَى)، وفيه معنى التكثير والمبالغة[١]، ومثاله أن يقال: (وقَّيتُه ذلك الأمرَ).

وجاء الفعل (وَقَى) مزيداً بالتضعيف على قراءة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم وهي قوله ﷻ: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الدخان:٥٦]. وقوله ﷻ: ﴿ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۖ وَوَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الطور:١٨]، والموضع الأخير قوله ﷻ: ﴿ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴾ [الإنسان:١١].

فقراءة الجمهور ﴿ وقَاهم ﴾ بالتخفيف[٢]، وقيل: التخفيف أعلى، ذكره ابن منظور[٣]، وقرأ أبو جعفر بن القعقاع[٤]، وأبو حيوة[٥] بالتشديد ﴿ وقَّاهم ﴾، وقيل: إن هذه القراءة على المبالغة في التكثير من الوقاية، وليست للتعدية؛ لأن الفعل متعدٍ قبل التشديد[٦].

وعبر ابن جني عن معنى المبالغة في الزيادة في (فَعَّل) بقوله: "...فَعَّلت أكثر ما يكون لتكرير الفعل نحو: قطَّعتُ وكسَّرتُ، إنما نخبر أن هذا فِعلٌ وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزمان"[٧].

واستُعمِل المضارع من هذا المزيد المضعف في الفعل (أُوَقَى) بالبناء لغير الفاعل في قول الشاعر:

---

١ - ينظر: الكتاب ٤/٦٤، شرح الملوكي/٢٤١، شرح الشافية ١/٩٢.
٢ - ينظر: الكشاف، الزمخشري ٤/٢٨٣، المغني في القراءات ٤/١٦٦٤ ، ١٨٦٤، اتحاف فضلاء البشر، البنا ٢/٥٧٧.
٣ - ينظر : اللسان ١٥/ ٤٠١.
٤ - ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية ٥/٤١١، المغني في القراءات ٤/١٨٦٤، الدر المصون، السمين ١٠/٦٠٤.
٥ - ينظر: المغني في القراءات ٤/١٦٦٤، البحر المحيط، أبو حيان ٩/٩٠٤.
٦ - أنوار التنزيل، البيضاوي ٥/١٠٤، فتح القدير، الشوكاني ٤/٦٦٤، روح المعاني الألوسي ١٣/١٣٤.
٧ - المنصف/ ابن جني ١/٩١.

* وُدِّي أُوَقَى خيرهَا وشرَّها [1] *

٣- فَاعَل، وفيه زيادة الألف ثانية، ومعناه الأغلب هو المشاركة[2] نحو جاهَد، خاصَم، ولاقى، وافَى، واعَد، وشواهده في القرآن وغيره كثير.

والصيغة فيه من مادة (وَقَى): وَاقَى، والقياس فيها صحيح، ولكن لم تنقل كتب المعاجم، وغيرها استعمال الفعل المزيد (واقى)، ومع ذلك فإنه يمكن القول: واقيته، وهو مثال(قاتلته، وشاتمته،...)، والمراد هنا اشتراك اثنين في الحدث، قال ابن يعيش: "كلُّ واحد منهما يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر... ويكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى"[3]، ولعل في قرار مجمع اللغة القاهري في معاني (فَاعَل) أنه قد تدل على التوالي والمتابعة؛ لورود ذلك في متن اللغة، لعل فيه ما يسمح بقبول صيغة (وَاقَى)، جاء في نص القرار: "... ترى اللجنة صَوْغ (فَاعَل) للدلالة على التوالي والمتابعة إذا أريد إبراز هذه الدلالة عند الحاجة"[4].

فلو استخدم الفعل (واقى) ليدل على تتابع الوقاية لأمر ما، كان مقبولاً استناداً على قرار المجمع، ولو لم يرد به السماع. والله أعلم.

ثانياً – المزيد بحرفين: وصيغه خمسة، وهي: افْتَعَل، افْعَلَّ، انْفَعَل، تَفَاعَل، تَفَعَّل[5].

١- افْتَعَل، وفيه تلحق التاء (فعل) ثانية "ويسكن أول الحرف فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، وتكون على (افْتَعَل، يفتعِلُ) ..."[6]، ومثاله في الصحيح: انْتَصَر، ابْتَسم، وفي المعتل: انْتَقى، اتَّزَن، اسْتَوى، وفي المضعف: اشتدَّ، ارتدَّ... ونحوها.

وفي الفعل اللفيف المفروق مثل: (وعى، ولى، وَقَى)، وفيما فاؤه واو نحو: (وزن، وعد)، إن صيغ على (افتعل) دخله من التغيير أن الواو في أوله تقلب تاءً؛ لتماثل تاء

١ – البيت في : تهذيب اللغة، الأزهري١١/ ١٤٠، اللسان١٣/ ١٠٣.
٢ – ينظر: الكتاب ٦٨/٤، شرح الملوكي/٢٤٤، شرح الشافية ٩٦/١.
٣ – شرح الملوكي/٢٤٤.
٤ – مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً /٥٥.
٥ – ينظر: شرح الملوكي/٢٥٤، شرح الشافية ١٠٨/١، الارتشاف ٨٤/١، المعجم المفصل في علم الصرف/٣١٧.
٦ – الكتاب ٢٨٣/٤.

(افتعل)، فتدغمان حرفاً واحداً، وهذا هو الاختيار، والقول الصحيح كما نصَّ المبرد[١]، وهذا الإبدال يقع في كثير من الصيغ لا في (افتعل) وحدها، وذلك نحو: (تُراث) من (وَرِث)، (تُجاه) من (وَجَه)، و(التُكلان) من (وكَلَ)، وهذا ليس أمراً ملزماً، فالواو تبدل تاء، وقد تبدل همزة نحو: (أحد) أصله: (وحد) وكلمة (أناة) من (وني)، وقد عبر سيبويه عن ذلك بقوله: (ربما) حيناً، وقوله: (وليس إبدال التاء في هذا بمطرد) حيناً آخر[٢]، وأما في مادة (افتعل) فهو ملزم وقد سمى سيبويه بابه: "هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء"[٣].

والأكثر في اللغة استخدام مادة (وَقَى) بالتاء في الصيغ الاسمية والفعلية. وتحدث الأزهري عن مادة (وَقَى) في حرف التاء للزومه أكثر الصيغ، وعلَّل ذلك فقال: " وأصل الحرف: وَقَى يَقِى، ولكن التاء صارت لازمة لهذه الحروف فصارت كالأصلية، ولذلك كتبتُها في باب التاء"[٤].

ويصاغ الفعل من (وَقَى) على زنة (اِفْتَعل)، فالقياس أنه (اوْتَقَى، يـوتَقِى) بهمزة الوصل في الماضي فقلبت الواو ياء؛ لوجود كسرة قبلها في همزة الوصل، فصارت (ايْـتَقَى)، ثم أبدلت الياء تاء، لذلك يقال وجب إبدال الواو تاءً فصارت (اتَّقى) بإدغام التاء المبدلة في تاء الافتعال، وعلل سيبويه إبدال الواو بضعفها في هذه الكلمة ونظائرها، فأبدلوا حرفاً أجلد من الواو لا يزول، وهذا أخف عليهم[٥]، ومثل (اتَّقى): اتَّقدَّ، اتَّعدَّ، اتَّصَف، اتَّجه... وغيرها مما فاؤه واو.

والأكثر في (افتعل) معنى المطاوعة مثل صيغة (انفعل) -سيرد لاحقاً- ومثاله: (جمعتُه فاجتَمَع، وكسرته فانكسر)، ويأتي لمعنى الاتخاذ والتفاعل لكن المطاوعة أغلب[٦].

واستعمال الصيغ المزيدة من (وَقَى) أكثره بالتاء، ففي القرآن الكريم زادت عن (١٧٠) موضعاً وردت فيه الصيغ الفعلية المزيدة على تنوعها بين ماضٍ ومضارع، وأمر،

١ - ينظر: المقتضب ٩١/١.
٢ - ينظر: الكتاب ٣٣٢/٤.
٣ - المصدر السابق ٣٣٤/٤.
٤ - تهذيب اللغة ٢٠٠/٩ باب القاف والتاء.
٥ - ينظر: الكتاب ٣٣٤/٤.
٦ - تنظر معاني (الافتعال) في: الكتاب ٦٦/٤، نزهة الطرف، الميداني ٢٧٩/١، شرح الشافية ١٠٨/١، الارتشاف ٨٤/١.

مجردة من الضمير أو متصلة به، وصيغ الماضي تكررت في (٢٦) موضعاً، ومن ذلك في قوله ﷻ: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ ﴾ [البقرة:١٨٩]، وقوله ﷻ: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ ﴾ [الزمر:٧٣]، ونحوه في فعل الحاضر، وتكرارها في القرآن الكريم في (٥٩) موضعاً، منها قوله ﷻ: ﴿ فَلْيَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [النساء:٩]، وقوله ﷻ: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴾ [الطلاق:٤].

وأكثر صيغ (وَقَى) بالتاء في القرآن الكريم جاءت في فعل الأمر، فتكرر في (٨٥) موضعاً، منها قوله ﷻ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ [البقرة:٢٠٦]، ومن الأمر المتصل بالضمير في آخره: ﴿ وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدًا ﴾ [الأحزاب:٥٥]، وغير ذلك كثير.

ومن صيغ الماضي في الحديث الشريف قولهﷺ: "الحلالُ بيِّنٌ والحرامُ بيِّنٌ، وبينَهما أمورٌ مشتبهات... فمنِ اتقَّى المشبَهاتِ استبرأ لدينِهِ وعرضِهِ..."[١]، وفي الحاضر قوله ﷺ: واللهِ إنِّي لأرجو أنْ أكونَ أخشاكُم للهِ، وأعلمُكُم بمنْ أتَّقِي" [٢]، وفي صيغة الأمر قوله عليه السلام: "اتَّقُوا النَّار ولو بشقِ تمرةٍ"[٣].

وفي جميع هذه المواضع تكون التاء مشددة للجمع بين تاء الافتعال والتاء المبدلة من الواو (فاء الفعل)، فصارت اتقى، اتقوا، اتقِ، فليتقِ، ونحوها.

وسمع من صيغة (افتعل) قولهم: (تَقَى يَتَقِي) وذكر فيه أن كثرة الاستعمال لصيغة (افتعل- اتقى) حذفت التاء الساكنة من التائين المدغمتين التي هي فاء الفعل، فصار(تَقَى يتقى) بالفتح والتخفيف، ووقع حذف الهمزة من الماضي؛ لعدم الحاجة إليها لذلك يقال: (تَقَى) ويكون وزنه هنا (تَعَل) بحذف فاء الكلمة[٤].

وحكى ابن عصفور أن سيبويه زعم أنه يقال: تَقَى اللهَ رجلٌ [٥]، أي: اتَّقى، وفي "شمس العلوم" أن قولهم : تقاه،

١ - حديث صحيح أخرجه البخاري، ١/٢٠.
٢ - حديث صحيح أخرجه مسلم ، ٢/ ٧٨١.
٣ - حديث صحيح أخرجه البخاري، ٢/١٠٩، وأخرجه مسلم، ٢/٧٠٤.
٤ - ينظر: الصحاح ٦/٥٢٧، شرح الشافية ٤/٤٩٦، اللسان ١٥/٤٠٣.
٥ - ينظر الممتع في التصريف / ٢٩٨.

هي لغة في اتقاه [١]، وأنشد الجوهري[٢]:

تَقَاكَ بِكَعْبٍ وَاحدٍ وَتَلَذَّهُ يَداكَ إذا مَا هُزَّ بِالكفِ يَعْسِلُ [٣]

والفعل هنا أصله (اتقى) فوقع فيه ما ذكر من كثرة الاستخدام والتخفيف والحذف، وذكرت بعض المعاجم أن صيغة (تقى، يتقي) لم يجدوا لها مثالاً في كلامهم تلحق به، فقالوا هي مثل: قضى يقضي[٤].

والأمر منه (تَقِ) للمذكر، وللمؤنثة (تَقِي)، يقولون: تقِ اللهَ، أي: اتقِ اللهَ، بحذف همزة الوصل كما هو في (تقى يتقي)[٥]، وأنشدوا:

زِيادتُنَا نُعمَانُ لَا تَنْسِيَنَّهَا تَقِ اللهَ فِينا، والكتابَ الَّذِي تَتْلُو[٦]

ونقل الرضيُّ أن الجاربرديُ ذكر أن (تَقَى يَتَقِي) مثل (رَمَى يَرْمِي) يلزمه أن يقال في الأمر منه (اتَقِ) وفي اسم فاعله (تاقٍ) وغير ذلك، ولم يُسمع منه شيء[٧].

٢- اِنْفَعَل، وهو بزيادة النون قبل الفاء، وقبلها همزة الوصل المكسورة، ومثاله: اِنْكَسر، اِنْعَطف، اِنْكَوى وغيرها.

وهذا الوزن يكون لازماً فلا يقع في المتعدي، حتى إن كان المجرد منه متعدياً نحو: كسرْتُ البابَ، فالمزيد منه هنا (انكسرَ البابُ) وهو لازم.

والمعنى الأغلب فيه المطاوعة، فهو يطاوع الثلاثي نحو: (قطعْتُه فانقطعَ، وكسرْتُه فانكسرَ) ويطاوع المزيد بالهمزة[٨] نحو: (أطلقْتُه فانطلقَ، أغلقْتُ البابَ فانغلقَ).

---

١ - شمس العلوم ، الحميري، ٢/ ٧٥٩.

٢ - الصحاح ٢٥٢٧/٦.

٣ - البيت لأوس بن حجر، ينظر: النوادر في اللغة /٢٠٠، اللسان ٤٠٣/١٥، تاج العروس ٢٢٧/٤٠.

٤ - ينظر: الصحاح ٢٥٢٧/٦، اللسان ٤٠٣/١٥.

٥ - ينظر: المخصص، ابن سيده ٣٣٤/٤، الصحاح ٢٥٢٧/٦، تاج العروس ٢٢٨/٤٠.

٦ - البيت في: الخصائص، ابن جني ٢٨٨/٢، تهذيب اللغة ٢٠٠/٩، مجمع الأمثال، الميداني ٧٨/١، شرح الشافية ١٣١/١.

٧ - ينظر: شرح الشافية ٤٩٧/٤.

٨ - ينظر معاني (انفعل) في: الكتاب ٦٦/٤، نزهة الطرف ٢٧٦/١، شرح الملوكي/٢٥١، شرح الشافية ١٠٨/١.

وقد تقع هذه الصيغ (انفعل) وزناً في مادة (وَقَى) المتعدي أصلاً، فيكون (انوَقَى)! فهل يصح أن يقع مطاوعاً للمجرد (وَقَى)فيقال: وقيته فانوَقَى، أو مطاوعاً (أوَقَى) إن صح بناؤه؟ للإجابة أقول:

لم أقف على الفعل (انْوَقَى) في أيٍ من المعاجم، أو كتب الصرف، ولعله غير مستخدم، مع أن ضابط (انفعل) قد يتناسب مع (وَقَى)، فقد اشترطوا أن يكون من الأفعال العلاجية ذات الأفعال الظاهرة التي تقبل الأثر، ومثل الرضي بأنه ما يظهر للعيون مثل الكسر والقطع والجدب، فلا يقع في علم، فهم، عرف ونحوها من الأفعال غير الظاهرة[1].

ولعل عدم استخدام (انْوَقَى) ليدل على المطاوعة أنه استغنى عنه بصيغة (افْتَعَل) وقد يكون هذا مفهوم كلام سيبويه، إذ قال: "وربما استُغني عن (انْفَعَل) في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردْتُه فذهبَ، ولا يقولون فانطردَ، ولا فاطرَّدَ، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه"[2] والله أعلم.

٣- افْعَلَّ، والزيادة هنا بالهمزة وتضعيف اللام، نحو: احمرَّ، واسودَّ، ويقع في الألوان والعيوب الحسية، ويكون في الفعل اللازم تحديداً[3]، وهذا سبب بَيِّن أنه لا يأتي منه فعلٌ من مادة (وَقَى)، فضلاً عن أن تشديد الياء في لام الكلمة أمر غير ممكن، وهذا يفسر أنه لم يسمع (افعلَّ) من (وَقَى).

٤- تَفَعَّل، والفعل هنا زيادته بالتاء في أوله، مع تضيف العين، واستخدامه في اللغة كثير، وهو مطاوع (فعَّل) المزيد بواحد ومثاله:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾[الأعلى:١٤]، ويقع متعدياً ولازماً نحو: (تسمَّعَ الحديثَ، وتجرَّعَ الألمَ) وفي اللازم: (تشجَّع وتصبَّر)، وهذه الصيغة تأتي لمعانٍ، أولها ذكراً في المصادر هو ما عبر عنه سيبويه بقوله: "وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه، ويكون من أهله، فإنك تقول: تَفَعَّل، وذلك تشجَّع وتبصَّر وتحلَّم وتجلَّد وتمرَّأ..."[4]، وفي عبارة ابن قتيبة: " تأتي تفعَّلت

١ - شرح الشافية ١/١٠٨.
٢ - الكتاب ٤/٦٦.
٣ - ينظر: نزهة الطرف ١/٣٢٠، شرح الشافية ١/١١٢، الارتشاف ١/٨٥.
٤ - الكتاب ٤/٧١.

بمعنى إدخالك نفسك في أمر حتى تضاف إليه أو تصير من أهله"[١]، ويعني الجهد والتكلف للوصول، أي أن الفاعل يعاني الفعل ليحصل له.

وله معانٍ أُخَر منها: الطلب نحو: (تعظَّم، تعلَّم)، ومنها الحصول على الشيء بتتابع نحو: (تسمَّع، ترقَّى)، وقد يوافق معنى (افتعل)، و(تفاعل) فيما سيأتي[٢].

وفي مادة (وَقَى) يكون الفعل هنا بعد الزيادة (تَوَقَى)، وقد ورد استخدامه في عبارات أصحاب المعاجم، في سياق حديثهم عن معاني بعض الألفاظ، وفي نقل شواهد ورد فيها الفعل (تّوَقَى)[٣].

جاء في الصحاح في شرح معنى (الغَفارة): أنها خرقة تُوَقِّي المرأةُ بها خمارها من الدُّهن[٤]. وتتابع ذكر المعنى في عدد من المعاجم[٥]، وعند المحدثين وفي المعجم الوسيط: "تَوَقَى بالتُرسِ"[٦]. ومن شواهده قول الشاعر:

وَإلاّ تَجَلَّلها يُعالُوك فَوْقها وكيف تَوَقَى ظهرَ ما أنْتَ راكبُهْ[٧]

ومنه ورود (تَوَقَى) في بيتٍ لأبي ذؤيب الهذلي:

تَوَقَى بأطرافِ القرانِ وطرفُها كطرفِ الحبارى أخطأتْها الأَجَادلُ[٨]

وأنشد ابن منظور:

وباتت تُوَقَى الرُّوحَ، وهيَ حريصةٌ عَلَيهِ، ولكن تتَّقِى أَنْ تُشَنَّرا[٩]

و(تَوَقَى) يكون بمعنى (اتَّقَى) فتستخدم الصيغتان في المعنى نفسه[١٠]، يقال توَقَى فلان من الأمر، أو اتقاه، أي ابتعد عنه وحمى نفسه منه.

---

١ – أدب الكاتب/٤٦٦.
٢ – ينظر: الكتاب ٦٦،٧١/٤، الأصول في النحو ١٢٢/٣، أدب الكاتب/٤٦٦، نزهة الطرف ٢٩٥/١-٣٠٨، شرح الملوكي/٢٤٦-٢٤٨، شرح الشافية١٠٤/١-١٠٧.
٣ – ينظر: اللسان ٤٦٧/٢٠٩،٢/١، القاموس المحيط، الفيروز اباري ٥٠٨/١.
٤ – الصحاح ٧٧٢/٢.
٥ – ينظر: الجمهرة ٧٧٩/٢، تهذيب اللغة ١٢٣/١، المحكم ٥٠٠/١، اللسان ٢٦/٥.
٦ – المعجم الوسيط ٨٤/١.
٧ – البيت في: مقاييس اللغة ١١٢/٤، اللسان ٩١/١٥.
٨ – البيت في المحكم ٣٦٤/٦.
٩ – اللسان ٣٩٤/٤.
١٠– ينظر : الصحاح ٧٧٢/٢ ، اللسان ٢٦/٥.

والفعل متعدٍ بنفسه نحو: (تَوَقَى الرَّجلُ المرضَ)، ويستعمل متعدياً بالحرف (من) نحو: (تَوَقَى الرجلُ منَ المرضِ)، وفي تكملة المعاجم جاء (تَوَقَى من) بمعنى: احتمى واعتصم، وبمعنى أخذ حذره، أو تدارك الأمر[١].

وصحح مجمع اللغة تخطئة التعدية بالحرف (مِنْ)، ذلك أن الفعل (تَوَقَى) يتعدى بنفسه، واستخدم متعدياً بالحرف (من)، ونقلته بعض كتب التصويبات على أنه من الخطأ اللغوي، يقال: تَوَقَى الشيءَ، وتَوَقَى منَ الشيءِ، وجاء في قرار المجمع أن الأولى فصيحةٌ، والثانية صحيحةٌ؛ إذ المعنى في الجملتين حذر الشيء وتجنبه[٢].

ونقل أن الفعل (تَوَقَى) يستخدم متعدياً بالحرف (في) فهو بمعنى احترس، راقب وترصد، وقد يكون (تَوَقَى في الأمر) بمعنى احتاط، أو حفظه بعناية، أو استعمله بتحفظ، جاء في تكملة المعاجم[٣].

٥- تَفَاعَل، وزيادته تاء في أوله، وألف بين فاء الكلمة وعينها، ومثاله: تَفَاهَم وتَنَازَع، وتَشَاوَر، ويكون الوزن في المعتل على قياس الصحيح، ذكره الميداني[٤]،نحو: (تَوانَى، تَوالَى، تَسَامَى، تَوَاضَع)، ويكون متعدياً ولازماً، فالمتعدي نحو: (تجارينا الحديثَ، وتقاضيْتُ الدينَ)، واللازم نحو: ما سبق، تَوَالَى، تَسَامَى...، وهو مطاوع للفعل (فاعَل)، وذلك نحو: (حاورتُهُ فتحاوَر، باعدتُهُ فتباعَد)[٥].

وفي مادة (وَقَى) يكون القياس فيه (تَوَاقَى)، ولم أقف على استخدام هذا الفعل في المعاجم العربية وغيرها مما طوفت فيه، ولكن الصياغة صحيحة، ولعل استخدامه في الكلام يأتي لمعنى أو أكثر من المعاني التي ترد عليها صيغة (تفاعل).

فهي ترد لمعنى الإيهام نحو:(تَجَاهَل، تَعَامَى)، وعبر ابن قتيبة عنه بقوله: "بمعنى إظهارك ما لست عليه نحو: تغافلت، وتجاهلت"[٦]، ويأتي لمعنى الاشتراك في الفاعلية

١ - تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر، ٣/٣٣٦، ٣٣٨.
٢ - معجم الصواب اللغوي ٢/٩٠٨، معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار ٣/٢٤٨٦.
٣ - ينظر: تكملة المعاجم العربية ١١/١٠٠.
٤ - نزهة الطرف ٢/٥٠٨.
٥ - ينظر: شرح الملوكي/٢٥٠.
٦ - أدب الكاتب/٤٦٥.

نحو: (تَفَاهَم، وتَجَاوَز، تَضَارَب)، ويكون لمعنى الطلب نحو: (تَقَاضَى)[1]، ولعل (تَوَاقَى) – إن صح – استخدامها تكون بمعنى طلب الوقاية من شيء.

ويقوي صحة هذا الاستخدام أن (تفعَّل وتَفَاعَل) تردان لمعنى واحد، قال ابن قتيبة: "يأتي تَفَاعَلت وتَفعَّلت بمعنى، تقول: تَعَطيتُ وتَعَاطيتُ، تَجَوزتُ عنه وتَجَاوزتُ عنه..."[2]. فلما ثبت استخدام (توَقىَ) يمكن أن يحمل عليه (تَوَاقَى) فيسوغ استخدامه، فقد يقال: (تَوَقيْتُ الأمرَ وتَوَاقَيْتُه) ليكونا بمعنى ، وفي معنى المشاركة يمكن أن يقال: (تَوَاقَى الرجلُ وأخوهُ الأَمرَ)؛ إذ يجمع بين المتشاركين في الفاعلية بالواو، وأجاز مجمع اللغة أن يكون التشارك في (تَفَاعَل) بالظرف (مَعَ)، نحوها: (تَفَاهمتُ مَعَهُ)[3]، ولعله يصح هنا أن يقال: (تَوَاقي مَعَك الأمرَ). والله أعلم.

ثالثاً– المزيد بثلاثة أحرف.

وأكثر الزيادة بثلاثة أحرف استعمالاً هي صيغة (اسْتَفْعَل)، فتزداد الهمزة والسين والتاء في أول مادة (فَعَلَ)، وأشهر معانيها الطلب والصيرورة، نحو: (استغفرَ، استأذنَ، استدانَ...) ونحو ذلك[4].

ولمادة (اسْتَفْعَل) معانٍ متعددة أشهرها –كما تقدم– الطلب والصيرورة، وتأتي لمعنى التحول، نحو: (استحجرَ)، وللسؤال الصريح نحو: (استكتبَ)، والمقدر نحو: (استخرجَ)، وفيها معنى المطاوعة لمادة (أَفْعَلَ) نحو: (أحكمْتُه فاستحكمَ)، وفي أدب الكاتب: أنها ترد لمعنى وجدته كذا، ومثال ذلك (استعظمْتُه، استثقلْتُه)[5].

وقد تكون (اسْتَفْعَل) بمعنى (تَفَعَّل) نحو: (استَكبَرَ)، وبمعنى (افْتَعلَ) مثل (استعصمَ) وبمعنى (فَعَل) نحو:قرَّ) يقال فيها: (استقرَّ)[6].

---

١ – ينظر: معاني صيغة (تفاعل) في: الكتاب ٤/٦٩، أدب الكاتب/٤٦٥، الممتع في التصريف، ابن جني ١/١٨١، نزهة الطرف ١/٣٠٨، شرح الملوكي/٢٤٩-٢٥١، شرح الشافية ١/١٠٠.

٢ – أدب الكاتب/٣٥٩.

٣ – كتاب الألفاظ والأساليب/٩٨.

٤ – ينظر معاني (استفعل) في: الكتاب ٤/٧٠، أدب الكاتب/٤٦٧، شرح الشافية ١/١١٠، الارتشاف ١/٨٧.

٥ – ينظر: أدب الكاتب /٤٦٧.

٦ – ينظر: شرح الملوكي /٢٥٦، نزهة الطرف ١/٣٠٤، شرح الشافية ١/١١٠.

وعودٌ على مادة (وَقَى) فالقياس أن تكون الصيغة منها (اسْتَوَقَى)، ولم أقف على استخدام أو نقل أو استشهاد ورد فيه الفعل (اسْتَوَقَى)، وربما صحَّ تتبع المعنى الذي سيكون في الفعل بدخول الهمزة والسين والتاء في نحو قولنا: (اسْتَوْقَيْتُ) بمعنى طلبت الاتقاء من أمر ما، ولعل هذا هو معنى الاتخاذ والجعل الذي أقره مجمع اللغة القاهري في نحو: (استأجرَ واستعدَّ واستخلفَ واستعمرَ)، وغير ذلك.

هذا الإقرار استهدف التيسير لصناعة المصطلحات العلمية، والاستعمال الكتابي، جاء في نصِّ القرار: "قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة [اسْتَفْعَلَ] للدلالة على الجعل والاتخاذ"[1].

واستئناساً بهذا القرار يمكن قبول استعمال (اسْتَوَقَى)، يضاف إلى ذلك أن الفعل (اسْتَوَقَى) قد يكون فيه معنى الطلب الذي هو أكثر معاني (استَفْعَلَ)، فإن قال قائل: (اسْتَوْقَيْتُ منَ المرضِ) بمعنى طلبت الوقاية منه، وسيرد في المبحث الثاني لاستخدام المعاصر للفظ (الوِقَاية)، وهي صيغة شائعة من صيغ (وَقَى).

بقى أن تأتي الإشارة إلى عدد من صيغ المزيد بثلاثة أحرف وهي: (اِفْعَالَّ، افْعَوعَلَ، افعَوَّل) نحو: (احمارَّ، اعْشَوشَبَ، واجْلَوَّذ) فهي مسموعة في اللغة بقلة في وزن (استَفْعَلَ)، وتتكرر الأمثلة نفسها من هذه الصيغ في كتب اللغة والصرف[2] ومثله المزيد من الملحق بالرباعي المجرد نحو (اِفْعَنْلَلَ، افْعَلَّلَ... وغيرها) نحو : (اِقْعَنْسَسَ، احْرَنْجَمَ) مما لا يتوافق مع الزيادة على أغلب الثلاثي.

وبعدُ، فمجمل القول فيما تقدم أن مادة (وَقَى) الفعلية تستخدم مجردة كثيراً ومزيدة أكثر، وشواهدها في القرآن الكريم تؤكد ذلك، فقد ورد المجرد (١٣) مرة فقط، أما المزيد فقد بلغ (١٧٠) موضعاً، وأكثر الزيادة فيه بالتاء من (افْتَعَلَ) بعد قلب الواو من (وَقَى) تاءً، وإدغامها في تاء الافتعال حتى صارت لكثرة استخدامها كأنها أصل.

ثم إن بعض الصيغ المزيدة من (وَقَى) نحو: (أَوَقَى، وَاقَى) فيما زيد بحرف واحد، ونحو: (انوَقَى، تَوَاقَى، استَوَقَى) كلها لما ترد في معاجم اللغة مسموعة، وإن كانت

١ – مجموعة القرارات العلمية ٩٧، ٩٩.

٢ – الكتاب ٧٥/١ ، ٨٦، أدب الكاتب/٤٧٠، شرح الشافية ١١٢/١، الارتشاف ٨٦/١، وينظر: المعجم المفصل في علم الصرف/٣١٩.

مقيسة، ولعل الاتساع المعاصر لمفردات اللغة يسوغ قبول ما أمكن من هذه الصيغ، أو على الأقل عدم ردِّ ما شاع منها.

المبحث الثاني: الصيغ الاسمية من مادة (وَقَى).

يتناول الحديث في هذا المبحث الصيغ الاسمية في مادة (وَقَى)، مجردة ومزيدة، وما ورد في استعماله وصوغه، وما يدخل عليها من تغييرات صرفية وصوتية – وهي كثيرة — مع ذكر ما قد يكون في بعض الصيغ من قراءات، أو ما نُقِل من لغات، واستعمالات معاصرة، ونحو ذلك.

أولاً– الصيغ الاسمية المجردة.

جاء في تصريف الجذر (وَقَى): وَقَى يَقِي وِقَاء، وِقَاية، وَقْياً، وهو –كما تقدم– يصب في معنى الحفظ والصون والحماية[1]، فالصيغة (فَعَل) مفتوح العين مصدره (وِقَاء، وِقَاية، وَقْياً) وهي على التوالي صيغة (فِعَال، فِعَالة، فَعْل).

- **صيغ (فِعَال، فِعَالة، فَعْل).**

وهي صيغ المصدر الأصلي من المجرد (وَقَى)، وأول هذه الصيغ **(وِقَاء)** بكسر الفاء، قيل: إن كلَّ ما وَقَى شيئاً فهو وِقَاء له، والوزن هنا (فِعَال) وهو قياس في كل ثلاثي مجرد مفتوح العين أو مكسورها بأن يكون مصدره (فِعال) نحو: (كَتَبَ كِتاباً، نَفَر نِفاراً، حجَب، حِجاباً) [2]، ومنه: (وَقَى وِقَاء)، ويأتي بفتح الفاء فيقال: (وَقَاء) ووزنه (فَعَال) قال ابن قتيبة: "باب ما جاء على (فِعَال) فيه لغتان فَعَال وفِعال بفتح الفاء وبكسرها"[3]، وذكر أمثلة منها (الوَقاء والوِقاء)، ومن شواهد (الوِقاء) قول حسان بن ثابتﷺ في مدح الرسولﷺ :

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي ... لِعِرْضِ مُحَمدٍ مِنْكُم وِقَاءُ[4]

---

١ – ينظر: ما تقدم في المعنى اللغوي لمادة (وقى) التمهيد ص/٣.

٢ – ينظر: الكتاب ٤/٧، شرح المفصل، ابن يعيش ٦/٤٤، شرح الشافية ١/١٥٣، الشرح الكبير على لامية الأفعال، الحميري/١٥٥.

٣ – أدب الكاتب/٥٤٤.

٤ – البيت في الديوان /٩، وورد في مسند أحمد ٤٢/٤١٧، المحكم ١/٣٩٦، إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي ١/٥٣٠.

والفِعَال قياس في المصادر وغيرها، قال الرضي: "والفِعَال قياس في غير المصادر وقت حينونة الحدث"[1] مثل القِطاف، الحَصاد، ويشاركه في ذلك الفَعَال بفتح العين.

وهذا الأمر يتوافق مع (وِقَاء) فتكون مصدراً إن دلت على حدث مجرد، وتكون غير مصدر إن دلت على وقت الحدث مثل: اتخذْتُ من الشمسِ وَقَاء، وفيه الكسر والفتح قياس.

وسمع من لغات العرب من يبدل الواو همزة في بعض حروفهم، ذكر ابن السكيت في "باب الواو الهمزة"[2] نقلاً عن أبي عبيدة أنهم يقولون: وِعَاء وإِعَاء، وحكاية الفرَّاء عن الكسائي: وَجْنَة وإِجْنَة، ومن هذا الإبدال قراءة سعيد بجبير[3] ﴿ فبدأ بأوعيتهم قبلَ إِعَاءِ أخيه ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾ [يوسف:٧٦]، فأبدلت الواو همزة في (وِعَاء- إعَاء)، ونظيره في هذا البحث (وِقَاء-إِقَاء)، فقد حُكِي أن بني هُذيل يقولون فيها: (إِقَاء) بإبدال الواو همزة[4]، وهو سائر في كلام العرب، فيقولون (الوِعَاء، الإِعَاء)، (الوِكَاء، الإِكَاء)، (الوِقاء، الإِقاء)[5].

وناقش ابن يعيش إبدال الواو همزة، أنها تقع في الواو المضمومة ضماً لازماً، وهو إبدال جائز جوازاً حسناً، ثم أردف أن من العرب من يبدلون الواو المكسورة متى وقعت في فاء الكلمة لا غير، وعلة ذلك أنهم شبهوا المكسورة بالمضمومة فلما كانوا يستثقلون الكسرة كما يستثقلون الضمة حملت عليها وأبدلت مثلها ولكنها أضعف قياساً وأقل استعمالاً[6].

وذكر الزَّجَّاج أنها تكون (وُقَاة) بالواو وتأتي بالهمزة (أُقَاة)، وعلل ذلك فقال :" لأن الواو إذا انضمت وكانت أولاً فأنت في البدل منها بالخيار، إن شئت أبدلت منها همزة،

١ - شرح الشافية ١/١٥٤.
٢ - الكنز اللغوي في اللسن العربي، ابن السكيت/٥٧.
٣ - ينظر: المحتسب، ابن جني ١/٣٤٨، الكشاف ٢/٤٩١، إعراب القراءات الشواذ ١/٧١٤.
٤ - الكنز اللغوي/٥٧.
٥ - ينظر: أدب الكاتب/٥٧٠، معجم ديوان الأدب، الفارابي ٤/١٩٣، الشوارد، الضعاني/٤١، شرح الملوكي/٤٥٩، الارتشاف ١/٢٢١.
٦ - ينظر: شرح الملوكي /٤٥٩-٤٦٠، وينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري ٢/٧٤٠.

وإن شئت أقررتها على هيئتها"، وزاد أنه في (وُقَاة) خاصة يمكن إبدالها تاء فتكون(تُقاة)،[1] وسيرد هذا الاسم في تصاريف (وَقَى) .

والمصدر الثاني من (وَقَى) هو (**وَقْياً**) ووزنه (فَعْل)، وهو مطرد في الثلاثي مفتوح العين إن كان متعدياً أن يكون مصدره (فَعْل) نحو: قَتَل قَتْلاً، ضَرَبَ ضَرْباً، وحمداً، وعليه جاء (وَقَى وَقْياً[2].

ونقل أن هذه الصيغة هي قياس أهل الحجاز في (فَعَل) متعدياً كان أو لازماً، نقله الرضي عن الفرَّاء، أنه إن جاء (فَعَل) مما لم يسمع مصدره، فقياس أهل نجد فيه (فُعُول) نحو: (دَخَل، خَرَج) فمصدرهما (دخول، خروج)، لا فرق بين المتعدي واللازم، وعند أهل الحجاز –كما سبق– قياسه (فَعْل)[3].

والمراد هنا بما لم يسمع مصدره ما تذكره كتب الأبنية أن الثلاثي يصاغ مصدره في عدد من صيغه وفق ما يدل عليه معناه، فما دلَّ على حرفة كان (فِعَالة)، والاضطراب (فَعَلان)، والداء (فُعَال) والصوت (فُعَال، فَعِيل) وغير ذلك.

فإن لم يسمع جاء على (فَعْل) وهو ما سمع فيه (وَقَى وَقْياً).

وثالثها (**وِقَايَة**) ووزنه (فِعَالة) وتأتي هذه الصيغة بكسر الفاء وفتحها فيقال: (وِقَاية –وَقَاية)، والوِقاية هي كل ما يُتَقى به من شيء، ومنه سميت وِقاية المرأة، وهي ما تقي به رأسها. هذا إن كان الاسم هنا غير مصدر، لأن المصدر

على (فِعالة) يأتي كثيراً في الصناعة والولايات، وليست الوِقاية هنا منهما[4].

ولكن ذكر ابن قتيبة في أبنية المصادر أن (فَعَل، يَفْعل) يجيء مصدره (فِعَالة) نحو حَمَى يَحْمي حِمَاية، نَكَى يَنْكى نِكاية[5]، فالأرجح أن (وِقاية) مثل ذلك، فتكون اسماً غير مصدر، وتكون مصدراً على الصيغة نفسها بكسر الفاء،

١ – معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٤٩.
٢ – ينظر: الكتاب ٤/٥٢، أدب الكاتب/٦٢٣، شرح الشافية ١/١٥٦.
٣ – شرح الشافية ١/١٥٦-١٥٧.
٤ – ينظر: أدب الكاتب/٥٥٠، الصحاح ٦/٢٥٢٧.
٥ – أدب الكاتب/٦٢٤.

نقل الزُبيدي عن اللحياني قوله: كل ذلك مصدر وقَيتُ الشيءَ [1]، وفي تاج العروس أن (وِقَاية) كلمة مثلثة، أي أنها تأتي مع الفتح والكسر بضم العين. فيقال: وَقَيتُه وُقَاية[2].

– صيغة أُفْعُولة و فُعْلِيَّة.

على هاتين الصيغتين من مادة (وَقَى) سمعت كلمة (أُوْقِيَّة)، وكلمة (وُقِيَّة)، فالأُوقِيَّة بالضم والتشديد، والهمزة في أولها زائدة، ووزنها (أُفْعُولة)، وأما (وُقِيَّة) بالضم وكسر القاف، وبغير همزة، وكلاهما بمعنى واحد.

فالأُوقِية هي اللغة الجيدة، وقيل: هي الأجود، أما الأخرى، فليست بالعالية ووصفت بأنها قليلة[3]، وفي تاج العروس أنها كلمة عامية[4].

وهما نوع من أنواع الأوزان، يختلف من بلد إلى آخر[5]، قال ابن الأثير: "يختلف مقداره من بلد عربي إلى آخر"[6]. وقديماً كانت تعدل أربعين درهماً[7]، قال ابن زنجويه: "الأواقي ليس معناها إلا الدراهم، كلُّ أوقيةٍ أربعون درهماً"[8].

وقد ورد لفظة (أُوقية) في الحديث الشريف مفردة ومجموعة، روي عنه ﷺ أنه قال: "منْ سألَ مِنكمْ ولهُ أوقيةٌ أو عدلُها فقدْ سألَ إلحافاً"[9]، وفي حديث آخر قال ﷺ: "... ليسَ فيما دونَ خمسِ أواقٍ صدقةٌ "[10].

---

١ – تاج العروس ٢٢٧/٤٠.
٢ – المصدر السابق.
٣ – ينظر: تهذيب اللغة ٢٧٩/٩، المغرب في ترتيب المعرب، المطرزي /٤٩٣، تاج العروس ٢٣١/٤٠.
٤ – تاج العروس ٢٣١/٤٠.
٥ – ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ١٣٩/١.
٦ – النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير ٨٠/١.
٧ – ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهري /١٠٨، معجم ديوان الأدب ٧٠/٢، جمهرة اللغة ١٤٠/١، الصحاح ١٠٢١/٣.
٨ – الأموال، ابن زنجويه ٩٨٥/٣.
٩ – حديث أخرجه النسائي في سننه ٩٨/٥، وهو في :سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني ٢٩٦/٤.
١٠ – حديث أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٧/٢، وأخرجه أبو داود في سننه ٢٠/٤، والترمذي في سننه ٥٥٢/٢.

وتجمع (أُوقية) على (أَوَاقِيّ) بالتشديد، وبالتخفيف (أَوَاق)، فالجمع المشدد على وزن (أَفَاعِيل) ومثاله: (أُمْنِية، أَمَانِيّ، أُثْفِيَة، أَثَافِيّ) ، أمَّا الجمع المخفف فعلى وزن (أَفَاعِل) يقال: أواق، أثافٍ... [1].

أما (وُقيَة) اللغة الأخرى في (أُوقية) جمعها الزُبيدي على (وَقايا)[2]، وهي نحو (رزية ، رَزَايا)، (عطية، عَطَايا) (وقية، وَقَايا)، ووزنه (فَعَالى)، وهذه الصيغة يجمع عليها عدد من الكلمات منها: ما كان على وزن (فَعِيلَة) من معتل اللام[3] نحو: (هَدِيَة، رَزِيَة، عَطِيَة، وَقِيَة) .

المشتقات في مادة (وَقَى).

من مادة (وَقَى) المجردة استعملت بعض صيغ المشتقات، وفيما يلي عرض لما استعمل، ولما يمكن قياسه منها.

وأكثر الصيغ المجردة هنا هي استعمال كلمة (وَاقِي – وَاقِية)، وهي زنة اسم الفاعل من (وَقَى)، والاسم (وَاقِي) بإثبات الياء حال التعريف، فيقال: (الوَاقِي) وهو الساتر، ويقال ذلك على مقصد الحماية والرد والدفاع، ونحو ذلك.

ويرد الاسم منكراً معلاً بحذف يائه (وَاق)، وبها ورد في القرآن الكريم، فقد تكررت كلمة (وَاق) ثلاث مرات، موضعان في سورة الرعد في قوله ﷻ: ﴿ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾ [الرعد:٣٤]، وقوله: ﴿ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾ [الرعد:٣٧]، والموضع الثالث في قوله ﷻ ﴿ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴾ [غافر:٢١]، والمعنى في جميعها ليس لهم حافظ من عذاب الله يرده عنهم ويحميه منهم، ويدفعه عنهم[4].

وحذف الياء مطرد في الاسم المنقوص حال تنكيره مرفوعاً أو مجروراً، وتثبت الياء في النصب والتعريف، نحو: (كانَ الدرعُ واقياً له، أو هذا الدرع الواقي)، وروى في الحديث

١ – ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي /٤٤، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، العسكري/٢٠٩، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، النسفي/٦٥، تاج العروس ٤٠/٢٣١.
٢ – ينظر: تاج العروس ٤٠/٢٣١.
٣ – ينظر: الكتاب ٣/٦٠٩، المقتضب ١/١٤٠، شرح الشافية ٢/١٦١.
٤ – ينظر: تفسير الطبري ١٦/٤٦٨، الكشاف ٢/٥٣٢، مفاتيح الغيب ١٩/٤٦.

الشريف قولهﷺ حين سأله رجلٌ عن مال اليتيم عنده "مِمَ أضربُ منه يتيمي؟ فقال: "مما كنتَ ضارباً مِنهُ ولَدكَ، غيرَ واقٍ مالكَ بمالِهِ، ولاَ متأثلٍ من مالِه مالاً"[1].

وقد ثبتت الياء في كلمة (وَاق) في الوقف قراءة، ذكر أن ابن كثير قرأ ﴿مِنْ وَاقِي﴾ بالياء عند الوقف[2].

وجاء في معنى كلمة (واق) رأي آخر ذكره ابن سيده، ذلك أنه قال وعندي أن (واق) هي حكاية صوت طائر الصرد، وأضاف أنه إن كان كذلك فسيكون اشتقاقه غير معروف. [3]

واسم الفاعل (واقٍ) يثنى ويجمع، فيقال: واقية – كما سيأتي – واقيان، واقيتان، واقون، واقيات، وأواق[4].

والصيغة (واقية) ترد في بعض معاجم اللغة في ترتيب ذكر تصاريف (وَقَى)، جاء في لسان العرب: "وَقَى، وَقَاه اللهُ
وَقْياً ووِقَاية ووَاقِية: صانه"[5]، ولعل مجئ كلمة (واقية) هنا هو احتمال مصدريتها، قال أبو علي:" والوَاقِية يشبه أن يكون مصدرا كالعاقبة والعافية". [6]

وليس في صيغة (وَاقِية) أي تغيير صرفي، وإنما التغيير في هذه الكلمة يكثر الحديث عنه عند جمعها، إذ تجمع (وَاقِيَة) على (أَوَاقِي)، وقد تقدمت هذه اللفظة في جمع (أُوقِية).

وتوقفت كتب اللغة والصرف عند صيغة الجمع (أَوَاقِي) لبيان ما لحقها من تغيير؛ فالجمع هنا على وزن (فَوَاعِل)، وهو جمع مقيس في عدد من الصيغ منها صيغة (فَاعِلة)، قال سيبويه: "إذا لحقت الهاء فاعلاً للتأنيث كُسِر على فَوَاعِل"[7]، ومثال ذلك (ضَارِبَة، ضَوَارِب)، (خَارِجَة، خَوَارِج) وقياسه: (وَاقِيَة، أَوَاقِي).

---

١ – حديث أخرجه ابن حبان في صحيحه ٥٥/١٠، وفي: المعجم الصغير، الطبراني ١٥٧/١.
٢ – ينظر: السبعة لابن مجاهد /٥٦٨، المبسوط في القراءات، النيسابوري /٢٦٥، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢٩٧/٢.
٣ – المحكم، ٦/ ٦٠٠.
٤ – ينظر: الفلاح في شرح المراح، كمال باشا /١٥٣.
٥ – لسان العرب ٤٠١/١٥.
٦ – الحجة للقُرَّاء السبعة ٣/ ٣٠.
٧ – الكتاب ٦٣٢/٣-٦٣٣.

ويأتي على الصيغة نفسها ما كان صفة لمؤنث بغير هاء التأنيث نحو: (حَوَاسِر، حَوَائِض)، فهو يطرد هنا في كل رباعي ثانيه واو، أو ألف زائدتان[1]، وتجتمع في هذه الصيغة كلمات أخرى فصلت فيها كتب الصرف واللغة[2].

وكلمة (أَوَاقِي) التي على زنة (فَوَاعِل) أصلها (وَوَاقِي)؛ لأن (وَاقِيَة) اجتمعت فيها الواو الأصلية من (وَقَى)، والواو الثانية من وزن المكسر (فوَاعِل)، المنقلبة عن ألف (فَاعِل).

وقد وقع إبدال الواو الأولى من (وَوَاقِي) فصارت همزة، وذلك كراهة اجتماع الواوين، وفصل الشيخ خالد هذه القضية، فذكر أنه إذا اجتمع في الكلمة واوان، والأولى مصدرة في أول الكلمة، والثانية متحركة مطلقاً، أو ساكنة متأصلة الواوية، إن اجتمعا أبدلت الواو الأولى همزة وجوباً، وعلة ذلك أمران:

أولهما: أن التضعيف في أول الكلمة قليل حدوثه في الحروف الصحاح، فلما كان قليلاً فيها امتنع في الواو لثقلها، والأمر الآخر: أنه سُمع إبدال الواو الواحدة همزة – وقد تقدم – نحو: وُجُوه، وِقَاء فيقال: أُجُوه، إِقَاء، لذلك كان الإبدال فيما فيه واوان أولى لزيادة الثقل بهما. [3]

وهذا يفسر الهمزة المتصدرة في (أَوَاقِي) أنها بدل من واو (وَقَى)، وعند الجمع تعل الكلمة فيقال (أواقٍ) وهو إعلال قاضٍ، باكٍ، ماضٍ، ونحوها، فإذا دخلت على الجمع (أل) ثبتت الياء.

وقد روت كثير من المصادر قول الـمُهَلهِل:

ضَرَبَتْ صدرَهَا إِليَّ وَقَالَتْ: يَا عَدِياً، لَقَدْ وقَتَكَ الأَوَاقي[4]

والبيت وإن كان من شواهد تنوين المنادى العلم لضرورة الشعر[5]، إلا أنه لا يكاد يذكر في بابه إلا ويتم بيان ما كان في كلمة (الأَوَاقِي) من إفراد وجمع وإعلال وإبدال، ومثل أَوَاقِي، أَوَاصِل جمع وَاصِلة، بإبدال الواو الأولى همزة كما

---

١ – ينظر: المقتضب ٢٥٨/١، ١٥٣/٢، شرح المفصل ٥٢/٥-٥٤، شرح الشافية ١٥١/٢، ١٥٤.

٢ – ينظر: الارتشاف ٢٠٨/١، شرح التصريح، الأزهري ٣١٢/٢.

٣ – شرح التصريح ٣١٢/٢ بتصرف.

٤ – سر الصناعة ٤٤٠/٢، المنصف ٢١٨/١، الصحاح ٢٥٢٨/٦، اللسان ٤٠١/١٥.

٥ – ينظر الشاهد في هذه المسألة في:
المقتضب ٢١٤/٤، شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١٣٠٤/٣، شرح الأشموني ٢٨/٣، شرح التصريح ٦٩٨/٢، الهمع ٤٠/٢.

تبدل في الاسم المصغر من (وَاصِل) فيقال: أُوَيْصِل، والأصل: (وُوَيصِل) فأبدلت تخلصاً من ثقل الواوين[1]؛ ليأتي اللفظ بالهمزة أخف في أواقي، أواصل، أويصل، ونحوها.

بعض أوزان المبالغة من (وَقَى).

يستعمل من مادة (وَقَى) في وصف اسم الفاعل بالمبالغة ما ورد على (فَعَّال) التي هي أكثر صيغ المبالغة استعمالاً، وقد بدأ بها ابن مالك فقال:

فَعَّالٌ، أو مِفْعَالً، أو فَعُول في كثرةٍ عن (فاعلٍ) بديلُ

فقد استعملت كلمة (وَقَّاء) في وصف الرجل شديد الاتِقَاء، فيقال: رجلٌ وقَّاء[2] ولم أقف على استعمال لصيغ المبالغة الأخرى، فقد تتبعت أن أجد (مِوْقَاء، وَقُوء، وَقِيّ) فلم أجدها درساً صرفياً، ولا تعبيراً لغوياً، ولعلها لم تسمع،

والذي بدا لي أن ثقل الواو هو من صرف عن استعمال هذه الصيغة، وقد أبدلت الواو همزة حين ثقلت فكان الأولى الانصراف عن الصيغة حين لا يكون الإبدال ممكناً. والله أعلم.

واستعمل **اسم المفعول** من (وَقَى) فيقال فيه (مَوْقِيّ)، جاء في الصحاح: "يقال للشجاع مُوَقَى[3]، أي: مُوْقِيٌّ جداً"[4] أي يبتعد عنه اتقاء قوته وخوفاً منه، والصيغة هنا بتشديد الياء، وكسر القاف قبلها.

والأصل في هذه الصيغة أنها: (مَوْقَوي) على وزن (مَفْعُول)، فلما اجتمعت الواو والياء، وكان ما قبل الياء ساكناً، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء الأخيرة، وكُسرت القاف قبلها لمناسبة الياء[5]، وهو إعلال (مَرْمِي) الذي تقيس عليه أكثر كتب اللغة

١ – ينظر: شمس العلوم، ٦٣/١، ٦٤.
٢ – ينظر: تاج العروس ٢٣٧/٤٠، المعجم الوسيط ١٠٥٢/٢.
٣ – سيرد الحديث عن هذه الصيغة في الصيغ المزيدة من (وَقَى) ص/ ٢٩ وما بعدها.
٤ – الصحاح ٢٥٢٧/٦، وينظر: اللسان ٤٠٥/١٥، تاج العروس ٢٣٤/٤٠، معجم اللغة العربية المعاصرة ٢٤٨٦/٣.
٥ – ينظر: مراح الأرواح في علم الصرف، دنقوز/١٥٣.

والصرف[1]، فيقال في استعمال اسم المفعول: (الشديدُ مَوْقيٌّ شدتُه، والحمى مَوْقِيَّةٌ شدتُها) .

ويأتي **اسما الزمان والمكان** من (وَقَى) على صيغة (مَفْعَل) فيكون (مَوَقَى)[2] نحو: الدارُ مَوَقَى الشمسِ وهو بفتح العين، وأصله (مَوَقَى) بتنوين الياء، ولكنه أعل إعلال (مَرْمى).

وفتح العين في اللفيف لازم سواء كان مضارعه مفتوح العين، نحو: هَوَى، يَهْوَى، أو مكسور نحو: وَقَى، يَقِي؛ وذلك قصداً للخفة بالفتحة عن الكسرة في صوغ المكان والزمان من المثال نحو (موضِع، موقِف) وغيرها[3].

وأما **اسم الآلة** فيكون (مِيْقَى) ووزنه (مِفْعَل) نحو: مِبْرَد، مِشْرَط، مِخْرَز، وأصله (موَقَى)، ووقع فيه إعلالان: إعلال في فائه؛ لكسر ميم الوزن (مِفْعَل)، فقلبت الواو ياءً، كما يحدث في (وَعَد) فيقال (مِيْعَد، ومِيْعَاد).

وإعلال ثانٍ في لام الكلمة، وهو إعلال (رمى)، ويكون (مَيْقى) اسم آلة لما يوَقَى به [4]، فهو وقايةٌ وحمايةٌ من شيء باستخدام هذه الآلة، ولعل ذلك نحو أن يقال: الدرعُ مَيْقَى من السهام.

ونقل الخليل وغيره أنه استعمل (وَقِي) وهي على وزن (فَعِيل) لتكون بمعنى (تَقِيّ) التي سيرد الحديث عنها [5]، فيمكن أن تكون كلمة (وَقِيّ) على مثال (وَلِيّ، وَفِيّ) على وزن (فَعِيل)، فتستعمل وزناً **مشبهاً باسم الفاعل** إن قيل: (هو وَقِيٌّ صحتَه)، لخفة هذه الصيغة من معتل الآخر.

ولم أجد من نقل صياغة أو استعمالاً **لباقي أوزان الصفة المشبهة** ولعل ذلك كونها تصاغ من اللازم، ومادة (وّقَى) من المتعدي لأكثر من واحد، ولم أقف أيضاً على استعمال **اسم التفضيل** من (وَقَى) .

---

١ – ينظر: المقتضب ١/١٧٢، المفتاح في علم الصرف /٧٨، شرح الشافية ٢/٧٨٩، شرح المراح، دنقوز /١٥٣.

٢ – ينظر: مراح الأرواح /١٥٣، الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني /٢١٢.

٣ – ينظر: مراح الأرواح /١٥٣، الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني /٢١٢.

٤ – ينظر : مراح الأرواح/ ١٥٤، الفلاح في شرح المراح، كمال باشا/ ١٥٤.

٥ – ينظر: العين ٥/٢٣٨، تاج العروس٤٠/ ٥٣٧.

واجتهاداً في التمرين يمكن أن يقال حين يفاضل بين أمرين في الوقاية والحماية: (أوَقَى، الأوَقَى) في التمرين على مثال:(أولى، الأولى، وأوفى، الأوفى)، وقد ورت الصيغة الأخيرة في القرآن الكريم ، وذلك قولهﷻ:﴿ ثُمَّ يُجۡزَىٰهُ ٱلۡجَزَآءَ ٱلۡأَوۡفَىٰ ﴾ [النجم:٤١].

فإن صح الاستعمال في هذه المشتقات كلها أمكن جمعها سلامة ومكسراً كما جمع (وَاقِي)، وقد تقدم بيانه وإعلاله في صياغة اسم الفاعل من (وَقَى). والله أعلم .

ثانياً: صيغ اسمية بين التجرد والإبدال.

والحديث هنا يصل إلى استعمال عدد من الصيغ الاسمية من مادة (وَقَى) على أوزان المجرد، واعتراها من الإبدال والحذف والإدغام حتى ظهرت بالصورة التي سمعت عليها واستعملت بها، وهذه الصيغ ورد بعضها في القرآن الكريم وعددها (٢٤) كلمة ، وسترد بعض شواهدها في موضعها مما يلي.

– **صيغة (فَعِيْل)**، واستعملت منها كلمة (تَقِي)، والتَّقِي هو من يَقِي نفسه، ويحميها ويصونها من العذاب والمعاصي بالعمل الصالح والهداية[١]، ووردت في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع من سورة مريم منها قولهﷻ:﴿ تِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِي نُورِثُ مِنۡ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيّٗا ﴾[مريم:٦٣]، وفي الحديث الشريف قولهﷺ فيما رواه أحمد وغيره: "لا تصحَبْ إلا مُؤمِناً، وَلا يَأكُلْ طعامَكَ إلَّا تَقِي"[٢]، ومنه في الشعر قول الكميت:

وَجْدنا لكُمْ في آلِ حَامِيمَ آيةً تدَبَرها مِنَّا تَقِيٌّ وَ مُعْرِبُ[٣]

ويكثر استخدام (تَقِيّ) في الألقاب، فكثير من العلماء من لقب به، منهم بين علماء العربية تّقِيّ الدين النِّيلي–ق٧هـ، شارح " الكافية"، وتَقِيّ الدين الشُّمُنِّي–٨٧٢هـ، شارح " مغني اللبيب" [٤]

---

١ – ينظر: تهذيب اللغة ٢٠٠/٩، تاج العروس ٢٣٠/٤٠.

٢ – حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤٣٧/١٧، وهو في سنن أبي داود ٢٥٩/٤، ورواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ١٤٣/٤.

٣ – البيت في: المقتضب ٧٣٨/١، الجمهرة ١٢٨٣/٣، تهذيب اللغة ٢١٩/٢، الصحاح ١٧٩/١، اللسان ٤٠٤/١٥.

٤ – ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ١/ ٣٧٥، ٤١٠.

والأصل في (تَقِي) أنه (وَقُوي) بالواو؛ لأنها في أصل الجذر، والوزن هنا (فَعُول) فأبدلت الواو الأولى تاءً؛ لقربهما في المخرج، وأبدلت الواو الثانية ياءً؛ لقربها من لام الكلمة الياء، وأدغمتا، وكُسرت القاف فيها لتصح الياء، هذا قول بعض النحويين في أصلها[١].

و(تَقِيّ) على: (فَعِيل)، وهو وزن يصاغ للمبالغة في اسم الفاعل، أو ليدل على الصفة المشبهة باسمه إن قصد بها الدوام والثبات، ولعل استخدام (تَقِيّ) في معناه يدل على ذلك، والذي يترجح أنه وزن للمبالغة كونه مصوغاً من الفعل المتعدي (وَقَى)، والصفة المشبهة تكون من فعل لازم غالباً[٢].

وهناك من يجعل أصلها (وَقِي) على (فَعِيل)، ويستدل على ذلك أنها تجمع (أتقياء) نحو: (وَلِيّ، صَفِيّ) جمعهما: (أولياء وأصفياء). أو أن يكون أصلها (تَقِيي) فأدغمت الياء الأولى في الثانية، وهذا اختيار الأزهري[٣].

وفي الجمع المكسر من (تَقِيّ) سمعت: (أَتْقِياء) على وزن (أَفْعِلَاء)، وهو وزن مطرد في كل (فَعِيْل) من معتل اللام[٤] نحو:(أَغْنِيَاء، أَوْلِيَاء، أَتْقِيَاء، أَصْفِيَاء).

وعلل سيبويه هذه الصيغة فقال: "وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن نظير (فُعَلَاء) فيه (أَفْعِلَاء) وذلك نحو: أغنياء، وأشقياء... وأصفياء؛ فإنهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح، فلما كان ذلك مما يكرهون ووجدوا عنه مندوحة فروا إليها..."[٥]، يريد أنهم كسَّروا على (أَفْعِلاء) وهو وزن (أَتْقِيَاء)؛ لاشتراكه مع ما ذكر في الأصل والعلة.

وسمع في (تَقِيّ) جمع آخر وهو (تُقَواء) على (فُعَلاء)، نقل ابن دُريد عن أبي زيد أنه لم يجيء (فَعِيل وفُعَلاء) من بنات الياء إلا (تَقِي، تُقَواء)[٦]، وقد وصف هذا الجمع

١ – ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ١/١٢٣، اللسان ١٥/٤٠٤، تاج العروس ٤٠/٢٣٠.
٢ – ينظر: الكتاب ١/١١٠، ٤/٢٦، ٢٧، الارتشاف ١/٢٣٣، شرح التصريح ٢/٤١.
٣ – الزاهر في معاني كلمات الناس ١/١٢٣.
٤ – ينظر: الكتاب ٣/٦٣٤، المقتضب ٢/٢١٠، اللباب، العكبري ٢/٤٤١، شرح الشافية ٢/٣٧.
٥ – الكتاب ٣/٦٣٤ –٣٦٥.
٦ – الجمهرة ٣/١٣٣٧.

بالشذوذ[١]، أو بالندرة[٢]، وفي هذا الجمع ردُّ ياء الكلمة إلى الواو، وهو نادر في اللغة، ذكره ابن سيده[٣].

والإبدال في (تُقَواء) جعله ابن جني في حديثه عن تاء الافتعال[٤]، فجعل ظهور الواو في (التَّقْوَى) ونحوها للاستحسان والملاينة لا غير، ثم أضاف أن ذلك فيه إرادة التعويض للواو من كثرة دخول الياء عليها، ومثل في هذا التعويض بقوله: "ومثله في التعويض... قولهم: تَقِيّ، وتُقَواء"[٥].

وخلاصة ذلك أن التاء تكثر في مادة (وَقَى)، وإن كانت مجردة، وتبدل من الواو كثيراً حتى عُدَت كأنها أصل فيها، هذا ما ذكره الأزهري[٦]، وقد تقدم في التمهيد من هذا البحث.

– صيغة فعيلة، وفُعّلة، وفَعْلى، فُعَل.

وجمعتُ هذه الصيغ كلها في موضع واحد هنا، ذلك أن أكثر كتب اللغة جعلتها واحداً، قال الأزهري: "والتُّقَاة والتَّقِيَة والتَّقْوَى...كله واحد"[٧]، وفي المحكم: "تَقِيَة وتُقَاة... والتُّقَى والتَّقْوَى سواء"[٨].

واجتمعت هذه الصيغ وغيرها في وجود (التاء) في أولها وليست حرفا أصلا في بنائها، ومع ذلك جاءت على صيغ المجرد، وأصل التاء في التَّقِيّ –كما سبق– والتُّقَى، والتُّقَاة والتَّقِيَة، والتَّقْوَى، والأَتْقَى –كما سيرد– أصلها واو، وهي فاء الكلمة في (وَقَى) أبدلت، وكتبت بلفظ التاء حتى صارت كأنها أصل، ذكره الحميري في شمس العلوم[٩].

---

١ – شرح الشافية ١٣٧/٢، شرح التصريح ٥٤٦/٢.
٢ – المحكم ٥٩٩/٦، الارتشاف ٢٠٦/١، اللسان ٤٠٢/١٥، تاج العروس ٢٣٠/٤٠.
٣ – المخصص ٤٢٦/٤.
٤ – ينظر: الخصائص ٢٣٢/٢.
٥ – المصدر السابق.
٦ – تهذيب اللغة ٢٠٠/٩.
٧ – المصدر السابق ١٩٩/٩.
٨ – المحكم ٥٩٩/٦. وينظر: اللسان ٤٢/١٥.
٩ – ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ٧٥٨/٢.

وفي تفصيل هذه الصيغ أقول:

- **فَعِيْلَة**، وعلى هذه الصيغة جاء من مادة (وَقَى) (تَقِيَّة) وأصلها -كما سبق بيانه- وَقِيَة، هي (فَعِيَلة) من (وَقَى) وأبدلت الواو تاء[١]، ولكنها اختلفت عن (تَقِيّ) في أنها بالهاء، ولكن المعنى فيهما واحد، وهو من يحمي نفسه ويصونها من العذاب بالعمل الصالح والقربى من الله.

و(فَعِيْلة) هنا تكون اسماً للمبالغة عن اسم الفاعل -كما سبق في (تَقِيّ) — ويمكن أن تكون مصدراً للفعل (وَقَى)، ذلك أن من صيغ المصدر في الثلاثي المجرد المتعدي (فَعِيْلَة) نحو: (خَدِيْعة)، وهو مذكور في الصحيح[٢]، ولكن يحمل عليه المعتل سماعاً، وظاهر الكلام في "الصحاح" أنه مصدر من (اتقَى) المزيد: "والتُّقَاة: التَّقِيَة، يقال اتقَى تَقِيَة وتُقَاة"[٣]، ولعله اسم مصدر من (اتقى) لمشاركته في حروف أقل منه، وقد ذكر الرازي قريباً من ذلك فسماه اسماً وضع موضع المصدر[٤].

- فُعْلَة، وهي صيغة (تُقَاة)، وفي معنى (التُّقَاة) أقوال متفرقة في المعاجم وكتب التفسير، قال ابن منظور: "والتَّقِيَة والتُّقَاة بمعنى: يريد أن يتقون بعضهم بعضاً ويظهرون الصلح والاتفاق"[٥]. وقيل تأتي بمعنى الخوف والخشية[٦]، وقيل الضرورة[٧]، وقيل المدارة[٨]، ولعل اختلاف هذه المعاني مرجعه السياق الذي ترد فيه الكلمة، ولكن يعود أصلها إلى الوقاية والحماية.

وما ذكر من معان فهو يتصل بالمعنى الأصل، وهي في معناها مثل (التَّقية والتَّقْوَى)، وفعلها (وقيت)، قال ابن يعيش فيها وفي مترادفاتها: "قالوا: تَقِيَة أصلها (وَقِيَة) فَعِيلَة من (وَقَيتُ)، و(التَّقْوَى): فَعْلى منه، و(تُقَاة): فُعَلة منه"[٩]،

١ - ينظر: شرح الملوكي/٤٨٦.
٢ - ينظر: الارتشاف ٢٢١/١،
٣ - الصحاح ٢٥٢/٦.
٤ - مفاتيح الغيب، الرازي ١٩٣/٨.
٥ - اللسان ٤٠٤/١٥.
٦ - معاني القرآن وإعرابه ٣٩٦/١، المعجم الوسيط ١٠٥٢/٢.
٧ - بحر العلوم ٢٠٥/١.
٨ - الوسيط في تفسير القرآن، الواحدي ٢٢٨/١.
٩ - شرح الملوكي /٤٨٦.

و(تُقَاة) على (فُعَلة) مثل: ثُمة وتُكأة، ولكن خففت فلين ألفها[1].

ويجوز في (تُقَاة) أن تكون مصدراً، أو جمعاً.

فالجمع على أن مفردها (تَقِي)، والجمع المكسر (فُعَلة) يجمع عليه كل وصف على وزن (فاعِل) نحو: دُعَاة، رُمَاة، وجميعه في معتل اللام، وقياساً يمكن أن يحمل عليه (تقي، تُقَاة)، وقد ذكر أنه شذَّ في هذا المكسر أن جمعت (كَمِيّ، وسَرِيّ) على(كُمَاَة، سُرَاة) [2]، وهما وصف مذكر وليس على (فاعِل)، ولعله (فَعِيل) بمعنى (فاعِل)؛ لذلك جاء الجمع على صيغته. والله أعلم.

ويترجح أن تكون (تُقَاة) مصدراً، بل جعلت هي الأقوى، جاء في المحكم: "يجوز أن يكون مصدراً، أو جمعاً، والمصدر أجود"[3]، وجاء في "غرائب التفسير" أنه من الغريب أن يُعدَّ جمعاً[4].

وقد ورد هذا المصدر في القرآن الكريم، ذلك في قوله ﷻ: ﴿ لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [آل عمران:٢٨]، وتتأكد المصدرية بوروده في آية أخرى وهي قوله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[آل عمران:١٠٢].

وفي الآية قراءة أخرى ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَقُّوا منهُم تَقِيَة... ﴾ نسبها ابن سيدة إلى حميد[5]، وذكر ابن الدَّهان أنها قراءة ابن مقسم، ويعقوب والحسن وحميد، وهي عنهم(تَقِيَّة) بفتح التاء، وكسر القاف، وتشديد الياء[6]، وذكرت القراءة منقولة عن غيرهم في عدد من كتب القراءات والتفسير[7]، وقال الأخفش عن اللغة الأخرى:

---

١ – ينظر: العين ٢٣٩/٥.

٢ – ينظر: المعجم المفصل في علم الصرف /٢٠٥، وفي

٣ – المحكم ٥٩٩/٦، تاج العروس ٢٣٥/٤٠.

٤ – ينظر : غرائب التفسير، ٢٥٠/١.

٥ – المصدر السابق.

٦ – ينظر: المغني في القراءات ٥٧٤/٢، ٥٧٥.

٧ – ينظر: تفسير الطبري ٣١٧/٦، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٣٩٦/١، بحر العلوم، السمرقندي ٢٠٥/١، الكامل في القراءات /٥١٠٤، مفاتيح الغيب ١٩٣/٨، تفسير القرطبي ٥٧/٤، النشر في القراءات العشر، ابن الجوزي ٢٣٩/٢، الاتحاف ٣٧٤/١.

"وقال بعضهم: (تُقَاة)، وكلٌ عربي، و(تَقَاة) أجود مثل: (اتَكَأَ تُكَأَة، واتخَمَ تُخَمَة، واتحَفَ تُحَفَة)..."[١].

والسؤال هنا: هل هذه المصادر من المجرد (وَقَيتُ)، أو من المزيد (اتَقَيتُ)؟

ذكر بعض اللغويين أنها من المجرد؛ لكون التاء أبدلت من الواو، فصارت كأنها حرف أصلٌ في الكلمة، وهناك من جعلها من المزيد (اتَقَى) على أنه يقال: اتَقَى تَقِيَة وَتُقَاة، وليست من (تَقَى) مع توافقهما في وجود الهمزة في أولها،

نُقِل عن ابن برى، أنه علل: "جعلهم هذه المصادر لاتقى دون تقى... أنه لم يسمع تَقَى يَتْقِى، وإنما سمع تَقَى يَتَقِي محذوفاً من اتَقَى"[٢].

– **فَعْلَى**: وعلى هذا الوزن جاءت كلمة (تَقْوَى)، وهي مثل ما تقدم في المعنى والاستخدام[٣]، وأصلها (وَقْوَى) على وزن (فَعْلَى)، فلما كانت الواو في أولها مفتوحة أبدلت تاء[٤]، كما أبدلت في أكثر صيغ (وَقَى).

وفيها إبدال آخر الواو الثانية هي بدل من لام الكلمة (الياء)[٥]، والذي يظهر من صيغ مادة (وَقَى) بقاء الياء في بعض الصيغ، وإبدالها في صيغ أخرى، وقد بيَّن ذلك ابن عصفور في قوله: "تبدل من الياء واو في الاسم، وفي الصفة

تترك على حالها"[٦]، وقد تحدث ابن جني في "باب تدافع الظاهر" فقال: "ومن تدافع الظاهر ما تعلمه من إيثارهم الياء على الواو، وذلك: لويْتُ ليًّا وطويْتُ طيًّا، وسيِّد وهيِّن... ثم إنهم مع ذلك قالوا: الفَتْوَى والتَّقْوَى والثَنوَى، فأبدلوا الياء واو من غير قوة علةٍ أكثر من الاستحسان والملاينة".[٧]

وهذا يفسر وجود الواو في (التَّقْوَى)، والياء في (تَقِيّ، أَتْقِيَاء، وتَقِيَة...) وغيرها.

---

١ – معاني القرآن، الأخفش ٢١٤/١.
٢ – اللسان ٤٠٤/١٥.
٣ – ينظر: العين ٢٣٩/٥، تهذيب اللغة ١٩٩/٩، ٢٧٩، الصحاح ٢٥٢٧/٦، اللسان ٤٠٢/١٥.
٤ – ينظر: العين ٢٣٩/٥.
٥ – ينظر: المحكم ٥٩٩/٦.
٦ – الممتع الكبير في التصريف /٣٤٥، وينظر: المقتضب ١٧٠/١.
٧ - الخصائص ٢٣٢/٢.

و(التَّقْوَى) وردت في القرآن الكريم في نحو (١٧) موضعاً منكرة في واحد منها، ومعرفة في المواضع الأُخر، من ذلك قولهﷻ: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة:١٩٧]، ومنه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ ۚ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [الحجرات:٣]، ونحو: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ [التوبة:١٠٩]، وترددت في أحاديث المصطفىﷺ، منها قوله:"... المسلمُ أَخُو المسلِمِ لا يظلِمهُ ولاَ يخذلهُ وَلاَ يحقرهُ، التَّقْوَى هَا هُنَا..." [١]، وفي حديث آخر أنه سئلﷺ: ما أكثر ما يدخل الجنة؟ قال:" التَّقْوَى، وحسنُ الخلقِ" [٢].

و(التَّقْوَى) مصدر أيضاً من (تَقَى يَتَقِى تَقْوَى)، وصيغة (فَعْلَى) تأتي في مصادر المجرد من الثلاثي المتعدي[٣]. وقيل: إن (التَّقْوَى) جمع لكلمة (تُقَاة)[٤]، والبين هنا أن التداخل بين الصيغ واضح، فكل صيغة سبقت (تُقَاة، التَّقْوَى، التَقِيَة) تأتي مصدراً مسموعاً، وتكون جمعاً لمفرد على وزن إحدى الصيغ الأخرى، نحو: تقوى جمع تقاة، وتقاة جمع مفرده تقى، والحمل في المعنى على السياق حيثما استعملت.

- **أَفْعَل**، وهي صيغة المفاضلة، الأَتْقَى، وهو من المفاضلة في التَّقْوَى، وفي "شمس العلوم" أن الأَتْقَى هو التَّقِي[٥]،

وهذا المعنى الذي ورد في تفسير قوله تعالى:﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴾ [الليل:١٧]، وهو في القرآن الكريم موضعان، الآخر منهما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات:١٣]، وفي الحديث الذي رواه مسلم قوله ﷺ :
(مَنْ حلفَ على يمينٍ ثمَّ رأىَ أَتْقَى للهِ منهَا، فَليَأتِ التَّقْوَى)[٦]، ومثله فيما رواه البخاري قولهعليه السلام: (قدْ علمتُمْ أَنِّي أَتقَاكُمْ للهِ وَأصدقُكُم وأبرُّكُم...)[٧].

١ - حديث أخرجه مسلم ١٩٨٦/٤.
٢ - حديث رواه ابن ماجة، سنن ابن ماجة ١٤١٨/٢.
٣ - ينظر: الارتشاف ٢٢١/١.
٤ - ينظر: شمس العلوم ٧٥٧/٢.
٥ - شمس العلوم ٧٥٨/٢.
٦ - صحيح مسلم ١٢٧٢/٣.
٧ - صحيح البخاري ١١٢/٩.

والأَتقَى هو الأكثر تقوى ومراعاة لحدود الله[١]، وقد يكون بمعنى المتَّقِي الخائف[٢]، وقيل: هو الذي يتقي الشرك، ويعطي حق دينه وماله ابتغاء وجه الله[٣]، وهذا في تفسير قوله (وسيجنبها الأتقى).

والتاء في أول كلمة (الأَتْقَى) مبدلة من الواو الأصلية – كما سبق في كثير من الصيغ – وتحدث سيبويه عن قوة هذه التاء، وكيف لزمت كثيراً من الصيغ في (وَقَى) فقال: "... فهذه التاء قوية، ألا تراها دخلت في التَّقْوَى والتَقِيَة، فلزمت. فقالوا: أَتْقَى منه، وقالوا: التُّقَاة، فجرت مجرى ما هو من نفس الحرف"[٤].

ونقل ابن سيدة عن سيبويه أن التاء في (أَتْقَاها) مبدلة من الواو الساكنة[٥]، فالأصل (أَوْقَاها)، فتبدل تاء، وإن لم يكن في الكلمة تاء أصلاً فالواو تعتل مع التاء في هذه الكلمة ونظائرها.

ومن تناوب الصيغ هنا أن تكون (الأَتْقَى) بمعنى (التَّقِيّ)[٦]؛ وذلك حين تكون (أَفْعَل) بمعنى (فَعِيل)، وقد حملت عليها في عدد من كتب التفسير[٧].

- **فُعَل**، واللفظة على هذه الصيغة (تُقَى) بضم التاء المبدلة عن الواو المفتوحة في (وَقَى)، والتُّقَى والتَّقْوَى وغيرها من

الصيغ التي تقدمت سواء، في معناها، أو فيما اعتراها من إبدال الواو في أولها تاء وهي مصدر، قال ابن قتيبة: "ويجي في المعتل على (فُعَل) قالوا: هداه يهديه هُدَى، وسَرَى يَسْرِي سُرَى، وليس يجي مصدر على (فُعَل) إلا في المعتل، وقالوا: التُّقَى أيضاً"[٨].

---

١ – ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ٢٤٨٦/٣.
٢ – ينظر: تفسير القرطبي ٨٨/٢٠.
٣ – ينظر: بحر العلوم ٥٩٠/٣.
٤ – الكتاب ٤٦٥/٣.
٥ – ينظر: المخصص ٦١/٤، وينظر: الكتاب ٣٣٤/٤.
٦ – ينظر: بحر العلوم ٥٩٠/٣.
٧ – ينظر: بحر العلوم ٥٩٠/٣، الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي القيسي ٨٣٢٠/١٢، شمس العلوم ٧٥٨/٢، تفسير القرطبي ٨٨/٢٠.
٨ – أدب الكاتب /٦٢٤.

والمصدر من الثلاثي المعتل يأتي على غير صيغة، فمنها (فَعَال) نحو: قَضَاء ومَضَاء، ونحو (فُعَل)[1] كما ذكر ابن قتيبة: تُقَى، هُدَى، سُرَى عُلا، بُكَى...

ومن شواهد هذه اللفظة حديث رواه الحاكم في مستدركه، قوله ﷺ: "لا تقومُ السَّاعةُ حتى يبعثَ اللهُ رِيحاً لا تدعُ أَحداً فِي قلبِهِ مِثقَالُ ذرَّةٍ مِن تُقَى أَو نُهَى إِلَّا قبضتْهُ"[2].

وفي هذه اللفظة تحديداً نُقِل خلاف في وزن الكلمة، فذكر أن المبرد يجعلها على وزن (تُعَل) على أن التاء زائدة، ويفهم من رأيه أن فاء الكلمة محذوفة، والحذف هنا قياس على حذف الفاء في الفعل، حين يقال: وَقَى يَقِي، وَعَد يَعِد، ونحو ذلك. أمَّا الزَّجَّاج فقال هي: (فُعَل) على الشائع في هذه المادة من إبدال الواو تاءً، ونظائره نحو: تُكأة، وتُخمة، أصلهما وُكأة، و وُخمة[3]، وقد تكون (التُّقَى) جمعاً، ومفرده كلمة (تُقَاة)[4] مثل طُلىً وطُلاة، وذكر الزُبيدي أنهما حرفان نادران[5]، ويطرد هذا الجمع المكسر (فُعَل) في (فُعْلة) مما كان معتل اللام نحو: عُروة، نُهية، يكون جمعهما عُرَى، نُهَى[6].

ثالثاً: الصيغ الاسمية المزيدة.

وفي الصيغ المزيدة صور متعددة من مادة (وَقَى)، وكثير منها تظهر فيها ظاهرة الإبدال بين الواو والتاء، وبعضها لا إبدال فيها شأنها شأن الفعل المزيد في بعض صيغه، وبيان ذلك فيما يلي:

- الأسماء من صيغة الثلاثي المزيد بحرف.

فالفعل (وَقَّى) على وزن (فعَّل) استعمل مصدره فقيل: (تَوْقِيّة)، ومعناه "الكلاءة والحفظ"[7]، وفيه زيادة تاء المصدر في أوله وياء التَفْعِيل، وزيدت الهاء في آخره تعويضاً؛ ذلك الفعل إن كان مزيداً بالتضعيف في عين الكلمة كان مصدره (تَفْعِيل)

١ - ينظر: أدب الكاتب /٦٢٤، نزهة الطرف ١/٣٦٣، شرح الشافية١/١٥٧، الارتشاف ١/٢٢١.
٢ - المستدرك على الصحيحين ٤/٥٠٣.
٣ - ينظر: المخصص ٤/٣٣٤، شرح الشافية ١/١٥٧.
٤ - ينظر: العين ٥/٢٣٩، معاني القراءات، الأزهري ١/٢٥٠، شمس العلوم ٢/٧٥٧، اللسان ١٥/٤٠٣.
٥ - تاج العروس ٤/٢٣٦.
٦ - ينظر: الارتشاف ١/٢٠٠.
٧ - المحكم ٦/٥٩٩.

صحيحاً كان أو معتلاً، متعدياً أو لازماً لا فرق بينها،وذلك نحو: كلَّم، فهَّم، صبَّر، جزَّأ، وقَّف، بيَّن، وقَّى،
ولَّى... فمصادرها: تَكلِيم، تَفهِيم، تَصبِير، وتَجزِئة، تَوقِيف، تَبيِين، تَوفِية، تَولِية، والوزن هنا (تَفْعِيل)، أو (تَفْعِلة) فيما ختم بالهاء[1].

وعلل سيبويه وجود التاء في أول هذه الصيغة، والياء قبل آخره فقال: "جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في (فعَّلتُ)، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره، وذلك قولك: كسَّرته تكسيراً، وعذَّبته تعذيباً"[2]، وفسَّر ابن جني مقابلة التاء بالحرف الزائد في عين صيغة (فعَّل) أن الزيادة تقابل زيادة مثلها فقال: "التاء في (تَفْعِيل) عوض من عين فعَّال الأولى، والتاء زائدة، فينبغي أن تكون عوضاً من زائد أيضاً؛ من حيث كان الزائد بالزائد
أشبه منه بالأصلي"[3]، وله رأي في الهاء في نحو: (تَجرِبة، تَولِية، تَوقِية) أنها عوض عن ياء (تَفْعِيل) وكلاهما زائدة، فعوض بالزائد بزائد مثله[4].

ويتفرد المعتل اللام بوجود الهاء في آخره تعويضاً عن حذف ياء المصدر تخلصاً منها، أومن التقائها بلام الكلمة فيكون الوزن هنا (تَفْعِلَة).

والاسم في (تَوْقِية) اجتمعت فيه زيادتان، التاء في أوله، وهي عوض عن زيادة التضعيف في العين –كما سبق – والأصل فيه، وفي نظائره نحو: حيَّا، ولىَّ، نمَّي، أنه حذفت ياء (تَفْعِيل)، وعوضت الهاء منها على مثال الصحيح (تَكرِمَة، تَجرِبَة)، فتصير الكلمة (تَوْقِيَية)، ولأجل التعويض صارت كأنها جزء من الكلمة لزمتها، فلزم الإدغام، فجاءت المصادر حينئذٍ توقيَّه، توليَّة، تنميَّة[5].

١ – ينظر: الكتاب ٢٧٩/٤، الخصائص ٣٠٤/٢، الممتع الكبير ٣٦٧، شرح الشافية ١٦٤/١، همع الهوامع ٣٢٤/٣.
٢ – الكتاب ٧٩/٤، وينظر: الأصول في النحو ١٣٠/٣.
٣ – الخصائص ٧١/٢.
٤ – المصدر السابق.
٥ – ينظر: الممتع في التصريف /٣٦٧.

وظاهر كلام سيبويه كما ذكر الرضي أن وزن (تَفْعِلَة) لازم في المهموز نحو: (خَطَّا تَخطِئَة)، وفي الناقص نحو: (نمَّى تَنمِيَة)، فإن كانت لام الكلمة علة فالوزن (تَفْعِلَة) لا غير[١].

والهاء في آخر (تَوقِيَة) ونحوها لا تحذف إلا لضرورة، فإذا حذفت منه عاد الوزن إلى (تَفْعِيل)[٢] بغير حذف أو تعويض، وشاهد ذلك قول الشاعر:

فَهِيَ تُنَزيِّ دَلوَهـا تَـنـزِيًّـا كَمَا تُـنَزِّي شَهْلةٌ صَبيًّا[٣]

والشاهد هنا (تنزيًّا) وزنه (تَفْعِيل)؛ لضرورة حذف الهاء من آخره، وهذا يفسر أن قد يكون المصدر من (تَوقِيَة) بحذف الهاء (تَوْقِي)، ولم أقف على من استعمله سعة أو ضرورة، ولكن يجيء المقيس من ذلك في (تَوَقَى) وهو الخماسي الذي يبدأ بتاء زائدة، وسيرد عنه حديث قريباً.

- ويأتي **اسم المفعول** من (وَقَى): (مُوَقَى) ويشاركه في الصيغة **المصدر الميمي** منه، و**اسما المكان والزمان**.

فقد سُمع قولهم في **اسم المفعول** ما جاء في المثل (الشُّجاع مُوَقَى والجَبَانُ مُلَّقى)[٤]، والمعنى هنا: أن من عرف بالشجاعة والإقدام يتحاماه الناس هيبة له، وقيل: المراد أن الشجاع هذا قلَّ من يرغب في مجاراته ومبارزته خوفاً منه[٥].

والصياغة في اسم المفعول هنا تكون على بناء المضارعة (يُوَقَى)، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، ويفتح ما قبل آخره فرقاً بينه وبين اسم الفاعل منه[٦].

ومن استعماله قولهم: (هذا رجلٌ: عمارٌ مُوَقَى)[٧]، وأُنْشِد قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

---

١ - ينظر: شرح الشافية ١٦٤/١.
٢ - المصدر السابق ٢٩٨/١.
٣ - البيت في: الخصائص ٣٠٤/٢، معجم ديوان الأدب ٣٨٠/٢، شرح الشافية ١٦٥/١، شرح المفصل ٥٨/٦، أوضح المسالك ٢٠٦/٣، شرح التصريح ٧٦/٢، وهو في العين ٤٠١/٣، اللسان ٣٧٣/١١.
٤ - مثل مذكور في: الأمثال /١١٦، مجمع الأمثال ٣٦٤/١.
٥ - ينظر: دلائل الإعجاز /١٩٦، مجمع الأمثال ٣٦٤/١.
٦ - ينظر: الكتاب ٢٩٩/٤، المنصف ٢٧١/١، شرح الشافية ١٨٦/١، الارتشاف ٢٣٣/١.
٧ - ينظر: تهذيب اللغة ٢٣٣/٢، اللسان ٦٠٥/٤، تاج العروس ١٣٩/١٣.

وَباتَ رسولُ اللهِ في الغَارِ آمِناً مُوَقىً، وَفِي حِفظِ اللهِ وَفِي سَترِ[١]

ويشاركه **اسم المكان** في الصيغة نفسها، وكذلك **المصدر الميمي**، وقد جمع سيبويه هذه الصياغة فيهما، فقال في الصياغة أنها على وزن المضارعة مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة: "فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المصدر مفعول، والمكان مفعول فيه فيضمون أوله"[٢]، ومثل للمكان من مادة (وَقىَ) بقوله: "هذا مُوقًّانا " [٣]، وأنشد قول رؤبة:

* إنَّ المُوَقىَ مِثلَ ما وُقِّيت * [٤]

ونظير اسم المكان: (مُوَقىَ) أن يقال مثله في الزمان، وهو على الصياغة نفسها بزنة المضارع وضم أوله بعد إبدال حرفه ميماً، ويفتح قبل آخره[٥]. والمعتمد في المعنى للتفرقة بينها السياق الذي استخدمت فيه الصيغة.

واستعمل اسم المفعول من الثلاثي المزيد بالهمزة (**أَوْقىَ**) فيقال (مُوَقىَ) والصيغة نفسها من غير الثلاثي فيما زيد بحرف أو أكثر، وجرت هذه الصيغة في عبارات بعض المؤلفين[٦]،ومثله اسم المكان جاء في "تفسير المنار" في الحديث عن سنن الوضوء أن يتعاهد " مُوَقىَ العينين وغضون الوجه وتخليل الأصابع واللحية"[٧]، يقصد مكانها.

- الأسماء من المزيد بحرفين.

وأشهر صيغه **افتعل**، وعليها (الاتِقَاء) مصدر من الخماسي (اتَقَى)، والزيادة فيه تاء الافتعال، والوصل في أوله[٨]. و(اتِقَاء) ترد لمعنى التُّقَاة والتَّقْوَى والتُّقَى[٩]، وكلها تعود لمعنى اتَقَى يَتَقِى اتِقَاءً، وتَقْوَى وتُقَاة وتَقِيَة وتُقَى، ذكره

١ - البيت في: المستدرك على الصحيحين ٣/٥.
٢ - الكتاب ٤/٩٥.
٣ - المصدر السابق ٤/٩٦.
٤ - البيت في: الكتاب ٤/٩٦، شرح أبيات سيبويه، السيرافي ٢/٣٣٥، المحكم ٦/٥٩٩، اللسان ١٥/٤٠٢.
٥ - ينظر: شرح الشافية ١/١٨٦، الارتشاف ١/٢٢٨.
٦ - ينظر: تفسير الراغب ٣/١٠٧٧، تفسير القرطبي ١١/١٣٩.
٧ - تفسير المنار، الحسيني ٦/٢٠٨.
٨ - ينظر: الكتاب ٤/٧٨، المقتضب ١/٧٦، شرح المفصل ٥/٢٧.
٩ - ينظر: ما تقدم في معنى التقاة والتقوى/ ص٢٤.

السمين في توجيه قراءة الآية الكريمة:﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ ﴾[آل عمران:٢٨]، والتوجيه نفسه في تفسير (تُقَاتِه) في قوله ﷻ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾[آل عمران:١٠٢] فسره أي: اتقوا اللهَ حقَ الاتِقَاء[١].

والاتقاء في اللغة فيه معنى اتخاذ الوِقاية دون المكروه، وأما التَّقْوَى وإن كانت مثل اشتقاقها إلا أنها اتخاذ الوقاية دون عذاب الله وسخطه، وهي مركبة من أمرين، وهما امتثال أمر الله، واجتناب نواهيه[٢].

وفصَّل ابن سيده أن الاتقاء هي حجز بين شيئين[٣]، فتكون في كل شيء مطلوبٌ البعد عنه ودفعه، وبالجملة هو الافتعال من الوقاية[٤].

و(الاتِقَاء) مصدر اعتراه الإبدال نفسه في الواو والتاء من (وَقَىَ)؛ إذ أصلها (اِوتَقَى)، فيكون المصدر (اِوتِقَاء) فتبدل الواو تاءً، وتدغم في تاء الافتعال، ويقع الإبدال في آخر المصدر بإبدال الهمزة موضع الياء، وهو مطرد في كل واو أو ياء متطرفتين، وقبلهما ألف زائدة فتبدلان همزة، ومثال ذلك كثير نحو: انتِمَاء، اتِكَاء، اعتِلَاء، اصطِفَاء، التِقَاء، ومثله في المزيد بأكثر من حرفين نحو: استِعلَاء، استِيفَاء.

وعلل ابن يعيش هذا الإبدال بأن الألف الزائدة في حكم الفتحة، وقياساً على قاعدة قلب الواو والياء ألفاً إن كانت متحركة للفتحة قبلها نحو: عصَا، رحَى، من عصَو، رحَي، فعلى هذا القياس تقلب الواو والياء ألفاً لتطرفهما وضعفهما

بهذا التطرف فيصير الاسم (كسااا، التقاا، اتقاا...)، ونحوها، ولالتقاء الساكنين كُرِه الحذف، وتحركت الألف الأخيرة فقلبت همزة[٥]، وهو رأيٌ لابن جني من قبلُ[٦]، ومن العلماء من يرى أنهما قلبتا همزة مباشرة من غير قلبهما ألفاً قبل الهمزة[٧]، وهذا الرأي مردود عند ابن جني في "سر الصناعة"[٨].

١ – ينظر: الدر المصون ١١٢/٣.
٢ – ينظر: أضواء البيان، الشنقيطي ٢٧٨/٢.
٣ – المخصص ٦١/٤.
٤ – ينظر: الكليات، الكفوي /٣٨.
٥ – ينظر: شرح الملوكي /٤٦٣.
٦ – ينظر: المنصف ٢٣١/١.
٧ – ينظر: إعراب القرآن، النحاس ٢٢٣/١، الدر المصون ٣٤١/١.
٨ – سر صناعة الإعراب، ابن جني ١٠١/١.

والمصدر (اتِقَاء) كثير استعماله ودوره في الكلام، وقد ورد في الحديث الشريف كثيراً، ولعل ذلك لارتباط معناه بالتوجيه والأوامر والنواهي الشرعية، ومن ذلك قولهﷺ: "... إنَّ شرَّ الناسِ عندَ اللهِ منزلةً يومَ القيامةِ مَنْ تركَهُ الناسُ اتِقَاءَ شرِّهِ"[١]، وفي سنن النسائي قوله عليه السلام: "لا تدعُ شيئاً اتِقَاءَ اللهِ إلَّا أعطاكَ اللهُ خيراً منهُ"[٢]. وهو كذلك كثير الدور في عبارات المفسرين والفقهاء واللغويين.

– **المُتَّقِي**، وهو اسم فاعل من (اتَّقَى يَتَقِى)، وصياغته مما زاد على الثلاثة –كما هو ثابت صرفياً – على وزن مضارعه، وإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، ثم يكسر ما قبل آخره، فيدل على الذات التي قامت بالحدث.

والمتَّقِي من قولهم: وَقَاه فاتَّقَى فهو مُتَقٍ، وهو من يحتاط ويتقي في أمور دينه بل وأمور دنياه، فيؤتي العبادات، ويتقي المحظورات بصالح عمله[٣].

ومن قبيل تناوب الصيغ جاء في "الصحاح" أن المتَّقِي والتَّقِي واحد[٤]، وقد فرق أبو هلال العسكري بين المتَّقِي والتَّقِي، فقال إن الوصف بالتَّقِي أمدح منه بالمتَّقِي؛ لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل إلى المبالغة، وهذا من جهة الدلالة اللغوية كما ذكر[٥].

واسم الفاعل هذا ورد في القرآن كثيراً في (٤٩) موضعاً كلها على صيغة جمع السلامة من (المتَّقِي) تنوعت رفعاً ونصباً وجراً، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ [القمر:٥٤]، وقوله: ﴿ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال:٣٤]، وفي الحديث روى البخاري قولهﷺ: "إنَّ أوليائي يومَ القيامةِ المُتَّقُونَ..."[٦].

١ – حديث رواه البخاري ١٣/٨.
٢ – سن النسائي ٣٩١/١٠.
٣ – ينظر: مفاتيح الغيب ٢٦٧/٢، تفسير القرطبي ١٦١/١.
٤ – الصحاح ٢٥٢٧/٦.
٥ – ينظر: معجم الفروق اللغوية، العسكري /١٣٧.
٦ – رواه البخاري في: الأدب المفرد /٤٨٤.

وأصل (مُتَّقِي): مُوْتَقِي، قلبت واوه تاءً؛ لسكونها، وبعدها تاء الافتعال من (مُفْتَعِل)، وهي –كما سبق – مما يفرون إليها كراهة الحركة، ومثلها تجاه، تراث، فكرهوا الحركة في حرف العلة فأبدلوه من الحرف الصحيح[1].

وعلى الصيغة نفسها يكون **اسم المفعول** (المُتَقَى)، وفرقه عن اسم الفاعل أن القاف مفتوحة هنا، ومكسورة في اسم الفاعل، ولعلها حملاً على كسر العين في (فاعِل) من المجرد، فكسرت هنا مثلها، وقد استعمل المؤنث من اسم المفعول فقيل: "امرأةٌ مُتَّقَاة"[2].

- **تفعُّل، تفاعُل.**

والصيغتان من المصادر، وهما من الخماسي الذي أوله تاء مزيدة، وتفترق الصيغتان في أن (تَفَعُّل) زيدت بتضعيف العين، و(تَفَاعُل) زيدت ألفاً بعد فاء الكلمة، وتطرد صيغة المصدرين من هذا الخماسي بضم رابعه في الصحيح نحو: (تأدُّب، تَعَلُّم، تفاهُم، تراجُع)، وكذلك في معتل الأول والوسط نحو: تَوَاضُع، تَوَقُّف، تَقَوُّل، تَبَايُع، كلها يستقيم معها المصدر بضم رابعه[3].

أما معتل اللام نحو: (توَقَى، تَوَاقَي، تَنَمَّى، تَنَامَي تَوَلَّى، تَوَالَى،) فلا يستقيم الضم؛ لوقوع الياء بعده، فيكسر الرابع لمناسبة الياء في صيغة (تفاعُل)، فيكون:(تواقِي، توالِي...)، أما (تفعَّل) فيكون الرابع مفتوحاً؛ لوقوعه مضعفاً فلا حاجة لكسر ما قبل الياء.

والتَّوَقِي مستعمل شائع في ألفاظ الكتب والشروح، ومثاله قوله الشاعر:

* والزَمْ تَوَقِي خَلْطَ الجِدِّ بِاللَّعِبِ[4] *

ومعنى التَّوَقِي: التحرز والتحفظ عن الوقوع فيما لا يُحَبُ.

وأما المصدر (تَوَاقَي) فلم أقف على من استعمله في صياغة المصادر، ولا في جريان القلم به تعبيراً، ولكن الصياغة سليمة، فقد ورد فعله (تَوَاقَى) مزيداً بالتاء في أوله والألف بعد فاء الكلمة، وأمثاله تَوَاصَى تَوَاصِياً، وتَوَالَى تَوَالِياً، والتواصي مستعمل في

---

١ – المخصص ٦١/٤ بتصرف يسير.

٢ – المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد ٩/٢.

٣ – ينظر: الكتاب ٧٩/٤، ٨١، شرح المفصل ٤٨/٦، ٤٩، شرح الشافية ١٦٣/١، الارتشاف ٢٢٦/١.

٤ – البيت في: التصريح ٦٠٥/١، شرح الأشموني ٢٧/٢.

كثير من كتب التفسير في شرح قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴾ [البلد:١٧]، فقد تردد المصدر (تَوَاصِي) في عبارتهم كثيراً، في هذا الموضع وغيره[1].

ولعل القياس على النظير يسمح باستعمال (تَوَاقِي)؛ لتدل على معنى حصول الاتقاء بين طرفين، فيقي أحدهما الآخر، أو بعضهم بعضاً، ولعله يكون ضرباً من التمرين في التصريف، وهو مقبول، كما تقدم بيان ذلك. والله أعلم.

هذا ما تيسر جمعه وبحثه من مادة وَقَى

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

١ – ينظر: مفاتيح الغيب ١٧١/٣١، المحرر الوجيز، ابن عطية، ٥٢٠/٥، شمس العلوم ٧١٩٣/١١، فتح القدير ١١٠/٥، أضواء البيان ٨٩/٩.

الخاتـمـة :

الحمد لله على بلوغ العلم والسعي بالقصد والعمل، الحمد لله حمداً يُبدأ به العمل ويصل منتهاه، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

فقد تم فيما تقدم من هذا البحث دراسة مادة (وَقَى) في صيغها واستعمالها، وكان المقصد جمع ما أمكن من الصيغ ودراستها من مظانها لتحقيق هدف البحث وهو استنبات بحث من كلمة، لتكون مادة علمية مجموعة في عمل واحد جمع متفرقه، ولم شتاته.

وجاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين، تم فيهما عرض الصيغ المجردة والمزيدة الفعلية والاسمية، مع دراسة ما لحقها من تغيير بين إبدال وحذف، وتتبع ما لم يستعمل من بعض الصيغ الموافقة للقياس، مع محاولة الاستقصاء قدر الإمكان في ذلك.

وكانت أكثر الصيغ استعمالاً في المجرد مضارعه (يوَقَى) ونحوه، وفي المزيد (اتقى) وما ينشأ عنه من صيغ اسمية وفعلية.

واجتهد البحث في بعض التمارين الصرفية لصوغ كلمات من (وَقَى) على مثال ما استعمل في مواد لغوية أخرى.

ومما عني به البحث محاولة تتبع بعض الصيغ والاستعمالات في العربية المعاصرة وما قام عليها من آراء وتصويبات.

وكان مما خلص إليه البحث أن صيغاً متفرقة لم تستعمل مثل انوقى، استوقى، تواقى، وغيرها مما لم يرد استعماله في بناء الصيغ، أو في عبارات المؤلفين.

ثم إن الحمل على النظير قد يفتح باب التمارين الصرفية، للوصول إلى صيغ يمكن استعمالها في ظل توسع اللغة في الزمن المعاصر، لاسيما في استمرار بعض الصيغ وزنا وصياغة واستخدامها في بعض العلوم والمصطلحات، مثل الوقاء، والوقاية، الواقي.

ويوصي الباحث بالتوجه إلى صناعة دراسات صرفية تقوم على مادة أو أكثر بينها سبب، وجمع شتات هذه المواد من كتب المعاجم والصرف.

ويوصي كذلك بدراسة المصطلحات المعاصرة ذات الأصول اللغوية تأصيلاً لها، أو تقويماً لما احتاج إلى ذلك منها.

والله منير البصائر ومبصر العقول

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**
١- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، أحمد بن محمد البنا – ١١١٧هـ، ت: شعبان إسماعيل، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨٧م.
٢- **الإتقان في علوم القرآن**، عبد الرحمن السيوطي-٩١١هـ، ت: محمد أبو الغضل إبراهيم، القاهرة، الهيئم المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٧٤م.
٣- **أدب الكاتب**، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم- ٢٧٦هـ، ت: محمد الدالي، ط١، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.
٤- **الأدب المفرد**، محمد البخاري – ٢٥٦هـ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٩٨٩م.
٥- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي -٧٤٥هـ، ت: مصطفى النحاس، القاهرة، ط١، ١٩٨٤م.
٦- **الأصول في النحو**، أبو بكر ابن السراج -٣١٦هـ، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
٧- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين الشنقيطي– ١٣٩٣هـ، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ط، ١٩٩٥م.
٨- **إعراب القراءات الشواذ**، أبو البقاء العكبري -٦١٦هـ، ت: محمد السيد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤١٧هـ.
٩- **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد النحاس – ٣٣٨هـ، ت: عبد المنعم خليل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.
١٠- **الأمثال**، القاسم بن سلام الهروي -٢٢٤هـ، ت: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٠م.
١١- **الأموال**، أحمد ابن زنجويه -٢٥١هـ، ت: شاكر فياض، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ.
١٢– **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**= تفسير البيضاوي، البيضاوي، عبد الله بن عمر– ٦٨٥ هـ، تحقيق: محمد المرعشلي، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ.
١٣- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاري-٦٧١هـ، ت: يوسف البقاعي، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ط، د.ت.
١٤- **إيضاح شواهد الإيضاح**، الحسن بن عبد الله القيسي -ق٦هـ، ت: محمد الدعجاني، بيروت دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.
١٥- **بحر العلوم**، السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد-٣٧٣هـ، تحقيق: محمود مطرجي، د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.
١٦- **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان الأندلسي-٧٤٥هـ، ت: صدقي جميل، بيروت، دار الفكر، د.ط، ١٤٢٠هـ.

١٧- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، عبد الرحمن السيوطي-٩١١هـ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٥م.
١٨- **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزُبيدي، محمد بن محمد-١٢٠٥هـ، ت: مجموعة من المحققين، د.ط، دار الهداية، د.ت.
١٩-التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري -٦١٦هـ، ت: علي محمد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت .
٢٠- **تفسير الطبري**، جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري-٣١٠هـ، ت: أحمد شاكر، دمشق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢١- **تفسير القرطبي**، الجامع لأحكام القرآن،، محمد بن أحمد القرطبي – ٦٧١هـ، ت: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٦٤م.
٢٢- **تفسير المنار**، محمد رشد الحسيني – ١٣٥٤هـ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د،ط، ١٩٩٠م.
٢٣- **تفسير الراغب الأصفهاني**، الحسين بن محمد الأصفهاني – ٥٠٢هـ، ت: عادل الشدي، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤٢٤هـ (الجزء ٢-٣).
٢٤- **تكملة المعاجم العربية**، رينهارت بيتر آن دوزي -١٣٠٠هـ، ت: محمد النعيمي، جمال الخياط، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٥- **التلخيص في معرفة أسماء الأشياء**، أبو هلال العسكري -٣٩٥هـ، ت: عزت حسن، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط٢، ١٩٩٦م.
٢٦- **تهذيب اللغة**، الأزهري، محمد بن أحمد-٣٧٠هـ، ت: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي،٢٠٠١م.
٢٧- **جمهرة الأمثال**، أبو هلال العسكري -٣٩٥هـ، بيروت، دار الفكر د.ط، د.ت.
٢٨- **جمهرة اللغة**، ابن دريد، محمد بن الحسن- ٣٢١هـ، ت: رمزي بعلبكي، ط١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
٢٩-الحجة للقرَّاء السبعة، أبو علي الفارسي -٣٧٧هـ، ت: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دمشق، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٩٩٣م.
٣٠- **الخصائص**، ابن جني، أبو الفتح عثمان-٣٩٢هـ، ت: محمد علي النجار، ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٥٢م.
٣١- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف- ٧٥٦هـ، تحقيق: أحمد الخراط، ط١، دمشق، دار القلم،١٩٩٣م.
٣٢- **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، عبد القاهر الجرجاني – ٤٧١هـ، ت: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط١، د.ت.
٣٣- **ديوان حسان بن ثابت** الأنصاري، ت: عبد الرحمن البرقوقي، مصر، المطبعة الرحمانية د.ط، ١٩٢٩م.
٣٤- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، الألوسي، محمود بن عبد الله- ١٢٧٠هـ، تحقيق: على عبد الباري عطية، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٣٥- **الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي**، محمد بن أحمد الأزهري -٣٧٠هـ، ت: عبد المنعم بشناتي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩٨م.
٣٦- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم الأنباري – ٣٢٨هـ، ت: حاتم الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٢م.
٣٧- **السبعة في القراءات**، أبو بكر بن مجاهد -٣٢٤هـ، ت: شوقي ضيف، القاهرة، رادا المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ .
٣٨- **سر صناعة الإعراب**، عثمان بن جني – ٣٩٢هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
٣٩- **سلسلة الأحاديث الصحيحة** وشيء من فقهها وفوائدها، ناصر الدين الألباني -١٤٢٠هـ، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٥م.
٤٠- **سنن ابن ماجة**، محمد بن ماجة-٢٧٣هـ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
٤١- **سنن أبي داود**، أبو داود السجستاني -٢٧٥هـ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.
٤٢- **سنن الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي -٢٧٩هـ، ت: أحمد شاكر، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٥م.
٤٣- **شرح أبيات سيبويه**، الحسن بن عبد الله السيرافي – ٣٨٥هـ، : محمد هاشم، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ط، ١٩٧٤م.
٤٤- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، علي بن محمد الأشموني – ٩٠٠هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
٤٥- **شرح التصريح على التوضيح**، خالد الأزهري – ٩٠٥هـ، د.ت، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت.
٤٦- **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين الاستراباذي -٦٨٦هـ، ت: محمد نور الحس، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، ١٩٧٥م.
٤٧- **شرح الكافية الشافية**، محمد بن عبد الله بن مالك – ٦٧٢هـ، ت: عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.
٤٨- **الشرح الكبير على لامية الأفعال**، محمد الحميري -٩٣٠هـ، ت: عبد الرحمن حجي، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٣٧هـ.
٤٩- **شرح مختصر التصريف العِزّي في فن الصرف**، مسعود بن عمر التفتازاني – ٧٩١هـ، ت: عبد العال مكرم، الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٣م.
٥٠- **شرح المفصل**، موفق الدين بن يعيش -٦٤٣هـ، بيروت، دار صادر د.ط، د.ت.
٥١- **شرح الملوكي في التصريف**، موفق الدين بن يعيش -٦٤٣هـ، ت: محمد الحرصاوي، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، طبعة مزيدة، ٢٠١٧م.
٥٢- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، نشوان الحميري – ٥٧٣هـ، ت: حسين العمري، مطهر الإرياني، يوسف عبد الله، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٩٩٩م.

٥٣- **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف**، شمس الدين دنقوز – ٨٥٥هـ، القاهرة، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٣، ١٩٥٩م.
٥٤- **شواذ القراءات**، محمد الكرماني –ق٦هـ، ت: شمران العجلي، بيروت، مؤسسة البلاغ، د.ط، د.ت .
٥٥- **الشوارد**= ما تفرد به بعض أئمة اللغة، رضي الدين الصغاني -٦٥٠هـ، ت: مصطفى حجازي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ط١، ١٩٨٣م.
٥٦- **الصحاح**=تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد-٣٩٣هـ، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
٥٧- **صحيح البخاري**= الجامع المسند الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري-٢٥٦ هـ، ت: زهير الناصر، د.م. دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٥٨- **صحيح مسلم**= المسند المختصر بنقل العدل إلى العدل إلى رسول اللهﷺ، مسلم بن الحجاج النيسابوري-٢٦١هـ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
٥٩- **طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية**، عمر بن محمد النسفي -٥٣٧هـ، بغداد، المطبعة العامرية، د.ط، ١٣١١هـ.
٦٠- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، محمود الكرماني- ٥٠٥هـ، جدة دار القبلة للثقافة الإسلامية، د.ط، د.ت.
٦١- **فتح القدير**، الشوكاني، محمد بن علي—١٢٥٠هـ، ط١، دمشق، دار ابن كثير، ١٤١٤هـ..
٦٢- **الفلاح في شرح المراح**، ابن كمال باشا – ٩٤٠هـ، القاهرة، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٣، ١٩٥٩م.
٦٣- **القاموس المحيط**، مجد الدين الفيروز ابادي -٨١٧هـ، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسال، ط ٨، ٢٠٠٥م.
٦٤- **قواعد الإملاء**، عبد السلام هارون-١٤٠٨هـ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، ١٩٩٣م.
٦٥- **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، يوسف المغربي -٤٦٥هـ، ت: جمال الشايب، د.م، مؤسسة سما للنشر، ط١، ٢٠٠٧م.
٦٦- **الكتاب**، عمر بن عثمان سيبويه -١٨٠هـ، ت: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط، ١٩٧٥م.
٦٧- **كتاب الألفاظ والأساليب**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ٢٠٠٠م.
٦٨- **كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي-١٧٠هـ، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د.م، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
٦٩- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، محمود الزمخشري -٥٣٨هـ، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٧٠- الكنز اللغوي في اللسن العربي، يعقوب ابن السكيت-٢٤٤هـ، ت: أوغست هفنر، القاهرة، مكتبة المتنبي، د.ط، د.ت

٧١- **اللباب في علل البناء والإعراب**، عبد الله بن الحسين العكبري - ٦١٦هـ، ت:عبد الإله النبهان، دمشق، دار الفكر، ط١٩٩٥،١م

٧٢- لباب التأويل في معاني التنزيل، علي بن محمد الخازن-٧٤١هـ، ت: محمد علي شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

٧٣- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور-٧١١هـ، بيروت، دار صادر، د.ط، ١٤١٤هـ.

٧٤- **المبسوط في القراءات العشر**، أبو بكر النيسابوري – ٣٨١هـ، ت: سبيع حاكيمي، دمشق، مجمع اللغة العربية، د.ط، ١٩٨١م.

٧٥- المجتبي من السنن = السنن الصغرى، أبو عبد الرحمن النسائي -٣٠٣هـ، ت: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٩٨٦م.

٧٦- مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني -٥١٨هـ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة، د.ط، د.ت.

٧٧- **مجموعة القرارات العلمية** في خمسين عاماً ١٩٣٤-١٩٨٤م، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤م.

٧٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، - ٣٩٢هـ، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، د.ط، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٩هـ .

٧٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي – ٥٤٢هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨٠- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل-٤٥٨هـ، ت: عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٨١- المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد – ٣٨٥هـ، نسخة المكتبة الشاملة.

٨٢- مختصر في شواذ القرآن، أحمد بن خالويه -٣٧٠هـ، القاهرة، مكتبة المتنبي، د.ت.

٨٣- المخصص، علي بن سيده -٤٥٨هـ، ت: خليل جفال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.

٨٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن السيوطي -٩١١هـ، ت: فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٨٥- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم -٤٠٥هـ، ت: مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.

٨٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل -٢٤١هـ، ت: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، دمشق، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.

٨٧- **مصادر البحث اللغوي في الأصوات والصرف والنحو والمعجم وفقه اللغة**، محمد حسن عبد العزيز، دار الكتاب الجامعي، الكويت، ط١، ١٩٩٧م.

٨٨- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط – ٢١٥هـ، ت: هدى قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٠م.
٨٩- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري، الزَّجَّاج– ٣١١هـ،ت: عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب،ط١، ١٩٨٨م.
٩٠- **معاني القراءات**، محمد بن أحمد الأزهري – ٣٧٠هـ، الرياض، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٩١م.
٩١- **المعجم الإلكتروني لمفردات القرآن الكريم** د. محمد دودح، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م. www.archive.org .
٩٢- **معجم ديوان الأدب**، إسحاق الفارابي -٣٥٠هـ، ت: أحمد مختار عمر، القاهرة، مؤسسة دار الشعب، د.ط، ٢٠٠٢م.
٩٣- **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م.
٩٤- **معجم الفروق اللغوية**، أبو هلال العسكري –٩٥هـ، ت: بيت الله بيات قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ.
٩٥ – **معجم اللغة العربية المعاصرة**، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م.
٩٦- **المعجم المفصل في علم الصرف**، راجي الأسمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.
٩٧- **المعجم الوسيط**، إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد أحمد، استانبول المكتبة الإسلامية للنشر، د.ط، ١٩٧٢م.
٩٨- **مفاتيح الغيب** = التفسير الكبير، محمد بن عمر فخر الدين الرازي – ٦٠٦هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ.
٩٩- **المفتاح في الصرف**، عبد القاهر الجرجاني -٤٧١هـ، ت: علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٧م.
١٠٠- **مقاييس اللغة**، ابن فارس، أحمد الرازي-٣٩٥هـ، ت: عبد السلام هارون، د.ط، القاهرة، دار الفكر، ١٩٧٩م.
١٠١- **المقتضب**، محمد بن يزيد المبرد -٢٨٥هـ، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط٢، ١٣٩٩هـ.
١٠٢- المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح المطرزي، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت.
١٠٣- **المغني في القراءات**، ابن الدهَّان، محمد بن أبي نصر- ق٦هـ، تحقيق: محمود الشنقيطي، ط١، الرياض، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، ١٤٣٩هـ.
١٠٤- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
١٠٥- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن ابن عصفور – ٦٦٩هـ، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

١٠٦- المنصف، أبو الفتح ابن جني-٣٩٢هـ ، ت: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، القاهرة، شركة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.
١٠٧- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني – ١٤١٧هـ، بيروت، دار الفكر، د.ط، ٢٠٠٣م.
١٠٨- الموسوعة القرآنية، إبراهيم الأبياري – ١٤١٤هـ، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، د.ط، ١٤٠٥هـ.
١٠٩- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد الميداني -٥١٨هـ، شرح ودراسة: يسريه حسن، القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، ط١، ١٩٩٧م.
١١٠- النشر في القراءات العشر، محمد شمس الدين ابن الجزري – ٨٣٣هـ، ت: علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ط، د.ت.
١١١- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري -٢١٥هـ، ت: محمد عبد القادر أحمد، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٨١م.
١١٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير الجزري -٦٠٦هـ، ت: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، د.ط، ١٩٧٩م.
١١٣- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد الواحدي – ٤٦٨هـ، ت: عادل عبد الموجود وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.
١١٤- **الهداية إلى بلوغ النهاية** في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب القيسي – ٤٣٧هـ، ت: مجموعة رسائل جامعية، جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، ط١، ٢٠٠٨م.
١١٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر– ٩١١هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، بيروت، دار المكتب العلمية، ١٤١٨هـ.